

البحرين: مرحلة الحل السياسي

الحوار والمصالحة الوطنية هما الحل لأزمة البحرين. الحل السياسي الذي جاء ضمن مبادرة ولي العهد، لم يتح له النجاح، وكان اهتزاز الوضع الأمني واحداً من أسباب فشله. مع استتباب الأمن، يفترض أن يبدأ الحل السياسي، فالإستقرار يمهد لهذا الحل.

لا يستطيع ما اصطلح عليه بـ (الحل الأمني) أن يكون بديلاً عن الحل السياسي. بمعنى أنه لا يمكن تحقيق الإستقرار السياسي بالحل الأمني وحده. لماذا؟

لأنه حل مؤقت، ولأنّ الطول الأمنية لها هدف واحد هو استتباب الأمن وسيادة القانون، وهذه مرحلة أولى. بيد أن سيادة القانون والأمن لوحدهما، لا يوفران نجاحاً كاملاً للأزمة السياسية. فقد تخدم الأزمة لفترة من الزمن، ولكنها سرعان ما تعود الى السطح وقد تنفجر بشكل أشد.

من هنا، فإن حل المشكلات السياسية، يتطلب ظرفاً أمنياً مستقرًا، يُؤسس عليه عملٌ سياسي، وحل سياسي بعيد المدى، يوفر الإستقرار المكين، ويفسح المجال للدولة بأن تتعافى من أزمته.

لهذا نقول الآن، في وضع البحرين، بأنها جاهزة للحل السياسي، أو على الأقل قد دخلت مرحلة الحل السياسي؛ وتمّ التعبير عن ذلك بإنهاء حالة السلامة الوطنية، وإعلان الملك مبادرته للحوار والمصالحة الوطنية. إن هذا يؤكد على أن البحرين دخلت مرحلة ما بعد (الحل الأمني) إن جاز التعبير، والتي يفترض فيها أن تعود الأمور الى طبيعتها، وأن تستخدم فيها أدوات سياسية وخطاب سياسي مختلف عن المرحلة السابقة.

لكن هناك من لم يدرك بعد أن البحرين دخلت مرحلة جديدة، معلمها التسامح والحوار، والعقلانية، والمصالحة الوطنية، وتعزيز الثقة، وجبر الإنشقاق الإجتماعي/الطائفي، واعتماد الخطاب الوطني الجامع، وغير ذلك. وعدم الإدراك هذا، يدفع البعض للدعوة الى (تمديد) أو حتى (تأجيل) الحل الأمني، والى الإستمرار في الخطاب غير الوطني، والى استخدام كل مفردات الحالة الأمنية من تشدد في الموقف، والمحاسبة على الصغائر، وغيرها؛ بما يعني في المحصلة النهائية، تمنى عدم النجاح في الحوار الوطني.

الذهاب بالحل الأمني الى أبعد مما يمكن لهذا الحل أن يؤديه في استقرار الساحة السياسية، أمر خاطئ، ولا يساعد على إنجاح الحوار الوطني، ولا على خروج البحرين من أزمته، وتفرض استقراراً هشاً على السطح دونما الوصول الى العمق. الحل الأمني يمكن أن يحل عشرة أو عشرين بالمئة أو أكثر أو أقل من المشكلة؛ أما البقية فلا يمكن حلها إلا سياسياً وتوافقياً، سواء تعلّق الأمر في البحرين أو غيرها من الدول، لأن المشكلة في أساسها سياسية وليست أمنية، وبالتالي يجب التعاطي معها بأدوات السياسة.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن الحل الأمني بلغ غايته في البحرين، بعد أن حقّق الإستقرار المطلوب؛ ولكي يكون هذا الإستقرار صلباً وثابتاً في المدى البعيد، تأتي مبادرة الحوار الوطني التي هي بمثابة مرحلة (العلاج السياسي) للمشاكل القائمة عبر الحوار، والتفاهم، والمصالحة، وتقاسم المصالح، وتعزيز الوئام الإجتماعي.

اقرأ

٢ ترشيد الخطاب

الحقوقي الرسمي

٤ آراء حول الموقف من

منظمات حقوق الإنسان الدولية

٥ كيف تطمئن البحرين

المؤسسات الحقوقية الدولية؟

١٢ (حقوق الإنسان)

وذرائع التدخل الأجنبي

١٤ بواعث قلق الدول الغربية

من الأوضاع في البحرين

١٨ البحرين: الإلتزام

بالحوار وحقوق الإنسان

٢٢ تصحيح تجاوزات

حقوق الإنسان

ترشيح الخطاب الحقوقي الرسمي

حسن هوسى الشفيعي

رغم مضي سنوات طويلة على دخول البحرين معترك الإصلاح السياسي، والتعاطي مع مفاهيم وأجهزة ومؤسسات وشخصيات حقوق الإنسان، إلا أن الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي لازال يتخلله الكثير من الأخطاء، ما يرتد سلباً على سمعة البحرين، التي تعتمد خطاباً مستهلكاً لا يساعد على فهم الوضع فيها من الناحية السياسية والحقوقية، ولا على توضيح حقيقة أنها يجب أن تعتمد خطاباً جديداً يختلف عن فترة ما قبل الإصلاحات، ويتواءم مع المستجدات السياسية والحقوقية التي شهدتها البلاد خلال العقد الماضي.

وقد وقع عددٌ من المسؤولين في الآونة الأخيرة - ربما بسبب الأحداث المؤلمة، والصدمة التي رافقتها - في مطب استخدام خطاب يتناقض وجوهراً المشروع الإصلاحية، ما سبب لبساً في الفهم لدى متلقي هذا الخطاب، خاصة لدى المؤسسات الحقوقية الدولية. هذه المقالة تقرأ الخطاب الحقوقي الرسمي، وتقدم تقييماً له، بغية ترشيده، وليس المقصود هو التجريح أو النقد غير البناء، أو مجرد من أي هدف.

الهأطب/ الهأطقي

يظهر أن بعض المسؤولين، لا ينتبهون إلى أنهم في تواصلهم مع المنظمات الحقوقية الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة المهمة بحقوق الإنسان، إنما يخاطبون ذهنيات وعقليات مختلفة تتطلب اعتماد خطاب مختلف في الصياغة - وليس المحتوى، وإلا صار لدينا خطابان حقوقيان مختلفان - عما لو كانوا يتحدثون إلى الجمهور العربي مثلاً أو المحلي. الذين يتعاطون مع حقوق الإنسان بين المؤسسات والأجهزة الحقوقية الدولية

علميون، ومهنيون، ويميزون بين (الإعلام) و (الإعلان/ الدعاية)، حيث يقع الخطاب الرسمي في هذه المشكلة أثناء الحوارات والتصريحات، وربما البيانات أيضاً. والذهنية الحقوقية العلمية تميز بين الخطاب (المتوازن) من عدمه. فالخطاب المتوازن له سمات واضحة، من بينها:

١ - أنه يكشف عن الواقع بكل جوانبه، الإيجابية والسلبية. فلا يكفي أن تذكر المنجزات، بدون أن تذكر الأخطاء والسلبيات. فحين يتحدث المسؤول عن الجوانب المختلفة، يشعر مخاطب/ المتلقي بأن الدولة التي يمثلها هذا المسؤول، صادقة في توجهها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وأنه لا يمارس عملاً دعائياً بعبارات مفعمة، وإنما يذكر الحقائق كأقرب ما تكون على أرض الواقع.

٢ - أنه يكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه الدولة في جوانب حقوق الإنسان، ويبين أسبابها المحتملة، كما يوضح الجوانب العلاجية المحتملة أيضاً؛ والخطط التي من المفترض أن تقوم بها الحكومة لإصلاح الأخطاء، وللتغلب على هذه العقبات والتحديات، وجوانب القصور.

مثل هذا الخطاب المتوازن، هو الذي يقنع المتلقي بالجدية، وهو الذي يخدم في النهاية سمعة البحرين ويحفظ لها مكانتها، ويعزز من مصداقيتها.

سهات الخطاب الرسمي

يمكن توضيح جوانب القصور في الخطاب الرسمي الحقوقي في التالي:

خطاب متناقض: حيث يستخدم خطابان ولغتان مختلفتان، واحدة للداخل باللغة العربية، وأخرى للخارج بالإنجليزية. في

الداخل يميل الخطاب إلى اتخاذ صفة هجومية، وإلى التعرض بالتنقيص والإتهام للمنظمات الحقوقية الدولية. أما في الخارج، فالخطاب يميل إلى استخدام لغة مودعة، تؤكد على الإستعداد للتعاون مع المنظمات الحقوقية وأجهزة الأمم المتحدة، وتبادل المعلومات معها، والقيام بأنشطة مشتركة بما يعزز حقوق الإنسان في البحرين. ويعترف خطاب الخارج بوجود تقصير وحدوث أخطاء أحياناً، وبصور في أحيان أخرى، ويعد بإصلاح ذلك، وما أشبه.

لكن من يستخدم هكذا خطابين مختلفين، لا يلتفت إلى حقيقة أن الخطاب الداخلي مكشوف على الخارج؛ فكل المؤسسات الحقوقية الدولية تتابع الصحافة المحلية، وما يُنشر من تصريحات للمسؤولين، كما تتابع القنوات التلفزيونية، ووسائل التواصل الإجتماعي، ولديها الخبراء العرب ليقوموا بتلك المتابعة. وهنا سرعان ما تعتقد تلك المؤسسات بأن ليس هناك - في البحرين - وبسبب التناقض في الخطاب، جدية كافية لدى المسؤولين في تطوير الوضع الحقوقي، وأن نظرة أولئك المسؤولين تجاهها لازالت سلبية، رغم وجود مشروع إصلاح حقيقي.

تشعر المنظمات الحقوقية الدولية باندهاش شديد تجاه هذا الأمر: فمن كانت قد اجتمعت به بالأمس من المسؤولين، والذي كان يحدثهم بلغة رائعة، اعتمد خطاباً آخر، حين عاد إلى بلده، يختلف كلياً عما سمعته من قبل. ويبلغ الإندهاش ذروته، حين تؤول القصص على لسان المنظمات الحقوقية الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة، فيقال بأن هذه الجهة أو تلك اعترفت بأخطائها، وقصور فهمها، وأنه قد ردّ عليها، وتم إقناعها بجوانب القصور التي وقعت فيها، وما أشبه.

مثل هذا الخطاب يجب أن يتبدل، وأن يكون جاداً ومسؤولاً وذا مصداقية، وأن لا

يقال للجمهور المحلي شيء، ويقال نقيضه في الخارج، لأن هذا - بصريح العبارة - مسيء لأشخاص المسؤولين، وللحكومة، ولسمعة البلاد بأكملها؛ فضلاً عن أن هذا الخطاب المتناقض لا حاجة لإعتماده أساساً؛ لأنه لا ضرر من توضيح الإيجابيات والإعتراف بالسلبات. وحتى بمنطق الخسارة والربح، فإن الخسارة المتأتية من الإعتراف بالخطأ والتقصير والقصور، أقل بكثير من اعتماد خطابين متناقضين.

خطاب إتهامي: احتجاجي؛ تبريري:

والخطاب الرسمي، فوق هذا: إتهامي: حيث يصر على وصم المنظمات الحقوقية بأنها منحازة ضد البحرين، وأن لديها أجندات خفية، وأنها مخترقة. بعض هذه الإتهامات تتكرر كثيراً في وسائل الإعلام المحلية، وقد وردت على لسان بعض المسؤولين. وهكذا إتهامات، والتمسك الدائم بها، وتكرارها كوسيلة دفاعية، غير مفيد، وقد يفتح معركة مع المنظمات الحقوقية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة. وقد بينا في العدد الماضي (مقالة: المنظمات الحقوقية والحكومات: المواجهة أم التعاون) ضرر اعتماد منهج الصدام، الذي لا ينتج عنه سوى استعداء تلك المؤسسات دون أية أفق لتغيير منهجها في التعاطي مع الوضع البحريني.

إحتجاجي، جدلي: كالقول: لماذا لا تدينون إسرائيل وأميركا؟ لماذا لا تنتقدون المعارضة؟ لماذا نحن وليس دولاً أخرى في المنطقة، لا مشروع اصلاحي لديها ولا حريات؟. معلوم أن هذه الدول مدانة من تلك المؤسسات الحقوقية، وينشر عنها الكثير من التقارير، وأكثر مما ينشر عن البحرين بأضعاف المرات. لقد أوضحنا، في هذا العدد (مقالة: بواعث قلق الدول الغربية من الأوضاع في البحرين) طبيعة الموقف الغربي وأسبابه، وهي تجيب على هذه الأسئلة، أو بعضها على الأقل. ولكن يقترح على المسؤولين في البحرين أن يتركوا هذا النوع من الخطابات، وأن ينظروا الى التقارير الحقوقية بتمعن، فيصلحوا جوانب القصور المذكورة في تلك التقارير، ويردوا على الأخطاء التي ترد فيها،

بصورة واضحة وتعتمد الحقائق (وهو قلماً يحدث، للأسف). إن إصلاح الذات، وتطوير البلاد حقوقياً، أهم بكثير من المحاجات، وتحميل الآخرين المسؤولية، وتنزيه الذات. تبريرية: كالقول بأن جميع الخطوات الرسمية صحيحة وقانونية؛ أو توضيح أن الآخر (المعارضة) قد أخطأ هو فقط، وقام بأعمال تنتهك حقوق الإنسان (ونحن لا ننفي هذا). وفي بعض الأحيان، يكون هناك نفي وقوع بعض الأخطاء، بينما يتم تداول معلومات وافية عنها في وسائل التواصل الإجتماعي. وفي مرات عديدة، يعود المسؤولون فيعترفون بالخطأ، ويصححونه، لكن بعد أن وقع الضرر، وكان بالإمكان تلافي ذلك ابتداءً.

وفي أحيان قليلة، ينساق البعض في مساجلات طائفية مع مؤسسات حقوقية دولية، فتزيد من حجم الأضرار والإساءات. إن خطأ ممثل الدولة في هذا أكبر بكثير من خطأ المعارض والموالي الذي يستخدم الخطاب الطائفي. والسبب أن حكومة البحرين هي حكومة (للعمامة/ كل الشعب) وليس حكومة (الخاصة) وهي حريصة على النسيج الإجتماعي، ووحدة المواطنين وانسجامهم. والحكومات عامة لها خطاب سياسي شامل متعالي على التمايزات المجتمعية والطائفية والقبلية والإثنية. لغة الأفراد والجماعات والمعارضات شيء. ولغة الدول والحكومات والمسؤولين شيء آخر. اذا استخدم المسؤول لغة الجمهور، أو جارى معارضين آخرين في خطابهم الطائفي، فإنه يهبط بمكانة الحكومة، ويعكس صورة سيئة عن أداء مؤسساتها.

هذا الخطاب إن جاء من مسؤول رسمي، فإنه يقلق الطرف الآخر المستمع في المنظمات الحقوقية أو حتى الجهات الدبلوماسية والسياسية، خاصة في عهد الإصلاح الذي يفترض أنه تجاوز بالمجتمع الخطاب الطائفي. وإن مثل هذا الخطاب يؤدي الى تحريض الطرف الآخر على استخدام نفس اللغة. والمسؤول هو الذي يفترض أن يضبط خطابه، ويؤخذ عليه أكثر مما يؤخذ على من هم خارج السلطة من الأفراد أو الجهات.

وكما نرفض ذكر الإنتماءات الطائفية في التقارير الحقوقية الدولية، خشية أن يؤدي ذلك الى تعزيز مشاعر الإنقسام في المجتمع البحريني، فإن الخطاب الحقوقي الدولي، لا يقبل من مسؤول في حكومة تمثل كل الشعب، هكذا نوع من الإنسياق غير المحمود في المساجلات الطائفية، من خلال أسئلة صحافيين تستدرج بعض المسؤولين الى استخدام اللغة الطائفية، أو من خلال الرد على ما يُنشر في وسائل إعلام خارجية.

لهذا لم ينضج الخطاب

الحقوقي الرسمي حتى الآن؟

يمكن إيراد جملة من الأسباب التي منعت تطور الخطاب الحقوقي الرسمي بالشكل الذي يتواءم مع النقلة النوعية في الوضع السياسي. هناك ابتداءً: ضعف في استيعاب واستخدام مفردات اللغة والخطاب الحقوقي (الأدب الحقوقي بشكل عام). الخطاب الحقوقي له سمات محددة، وله مرجعية خاصة به، يتحاكم اليها قانونياً واعلامياً وسياسياً. وهناك من جهة ثانية، ضعف في تدريب المسؤولين عن الشأن الحقوقي. فمع أن ورشاً عديدة قد أقيمت لهذا الغرض، إلا أن ذلك لم يكن كافياً حتى الآن. وكان منتظراً أن السنوات العشر، قد أنتجت كوادر متخصصة في الشأن الحقوقي، تدرك أبعاده، ولغته، وطريقة أدائه، وتأثيراته، وكيفية التعاطي مع المؤسسات الحقوقية الدولية بشأنه.

إن عدداً من المسؤولين الذين يتعاطون مع الشأن الحقوقي، لا دراية كافية لديهم بألية عمل المؤسسات الحقوقية الدولية، ولا بالتشريعات والإتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. لقد أصبح موضوع حقوق الإنسان، حقلًا من حقول المعرفة، وهو يتطور باستمرار، وتتداخل فيه كثير من العلوم، وبالتالي فرغم الجهود المبذولة لرفع كفاءة المسؤولين، لاتزال هناك حاجة لأن يكونوا أكثر تأهيلاً، وبدلاً للجهود المؤسسي والمهني لتطوير أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

آراء حول الموقف من منظمات حقوق الإنسان الدولية

لا زالت التقارير والبيانات الدولية تترى حول الوضع البحريني، وهي تعبر عن القلق بشأن تطور الأوضاع. هناك رؤى مختلفة تتداول بين الناشطين السياسيين والمسؤولين تجاه ما يصدر من هذه المنظمات، انعكست أحياناً في الصحافة المحلية البحرينية:

١/ النقد والتعاون بشروط: هناك رأي يقول بأن المنظمات الدولية منحازة سياسية ولها أجندات خاصة بها، وأنها لا تريد خيراً للبحرين، وإنما تريد أن تشعل الفتيل: كما أنها فتحت المجال للمعارضين لتشويه صورة الحكومة، والمغالاة في تجاوزاتها، وغير ذلك. ورأي هؤلاء يفيد بأن يكون التعاون مع المنظمات الدولية مشروطاً بمواقفها تجاه البحرين، فبمقدار تحسن موقفها يكون الإقتراب منها والتعاون معها.

من نماذج المواقف الرسمية في البحرين، ما ذكرته وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي، في رسالة رد (في ٢٦/٤/٢٠١١) على منظمة العفو الدولية، التي أصدرت تقريراً في ٢١/٤/٢٠١١ تحت عنوان: (البحرين.. أزمة حقوق الإنسان). حيث جاء: (أعربت الوزيرة عن أسفها للتقرير وعدم دقته وصحته وخاصة أنه يتبنى وجهة نظر وصورة أحادية للأحداث في المملكة، كما أبدت أسفها العميق لأن المنظمة أصدرت بيانها على رغم تأكيد الوزارة على أهمية الحاجة إلى الموضوعية والحيادية من جانب مبعوث المنظمة في المملكة، وهو ما ظهر في رفضه مقابلة جماعات تم الترتيب لها للرد على ادعاءات المنظمات غير الحكومية... وعبرت الوزيرة عن خيبة أملها الكبيرة وقلقها من أن المنظمة قد اختارت لتقبل وتكرر مثل هذه الادعاءات

التي لا سند لها من الصحة. وأن مبعوث المنظمة قد زار البحرين على ما يبدو وفي ذهنيته أحكام مسبقة عن الأوضاع في البلاد، ورفض أن يقبل البراهين أو يقابل المصادر التي تناقض وجهة نظره وأحكامه السابقة هذه). لكن الوزيرة - رغم ذلك - خلصت إلى أن البحرين ستستمر في تعاونها مع العفو الدولية، وأنه (ستبقى مرحباً بها في البحرين ما دامت الحاجة ضرورية لمناقشة مثل هذه المسائل).

٢/ النقد والإتهام مع رفض التعاون: ومن الآراء المتداولة حتى بين البرلمانيين، أن المنظمات الدولية مجرد أدوات سياسية في لعبة سياسية دولية، وأن متابعتها في مطالبها ودعواتها يستهلك جهد الحكومة والمؤسسات الرسمية، دونما فائدة، وأن التوضيحات مهما كانت لا تفيد في تغيير موقف تلك المنظمات، فهي لا تعتمد التوضيحات الرسمية أو تشير إليها بصورة متوازنة، وعليه يجب عدم الاستماع إليها، ولا إلى ما تقول؛ بل يجب التشهير بها، والتنديد بتقاريرها، وعدم التعاون معها، وحتى منع مسؤوليها من زيارة البحرين.

من النماذج، أن النائب عبدالرحمن بومجيد انتقد في ١٥/٦/٢٠١١ وبشدة السماح لنائب وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال مايكل بوسنر بزيارة البحرين، وقال: (لا نريد مسؤولين أجنبي يتدخلون في شؤوننا، فهم بدلاً من المساعدة على نجاح التوافق الوطني يمارسون أعمال التجييش والتصعيد للأوضاع، بوسنر يقابل من يريد ويدخل البيوت ويتدخل في عمل السلطة القضائية. على أي أساس يتم ذلك... بعض المسؤولين الأمريكيان يتصرفون في شؤون البحرين وكأنما هي دولة واقعة تحت الاستعمار وليس لها

سيادة، كيف يسمح للمسؤول الأمريكي المكوث في البحرين ٤ أيام وكأنما يحقق في الأوضاع؟ بأي حق يتم ذلك؟ ومن الجهة الحكومية البحرينية المسؤولة عن ذلك، ومن الذي منحه الفرصة للقيام بذلك؟). وقال النائب عادل العسومي: (كيف يسمح للمسؤول الأمريكي بدخول البلاد والتحقيق مع الناس ولقائهم، وكلنا يعلم ما هي نواياه ومن هم حلفاؤه).

٣/ التصويب مع التعاون والاستفادة: وهناك رأي ثالث يقول بأنه مهما كانت أخطاء المنظمات الدولية، وبغض النظر عن أوجه القصور في تقاريرها، فإنها مؤسسات دولية لها احترامها وتأثيرها في العالم، وانه يجب التعاون معها، والاستفادة منها في مجالات متعددة كاللترين وغيره، وكذلك الاستفادة من ملاحظاتها وتوصياتها إن كانت دقيقة وصحيحة، بغض النظر عن العبارات والمفردات الكبيرة التي تستخدمها في صياغة تقاريرها وبياناتها في إطار الشرح لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وفي المحصلة النهائية، فإن هذه التقارير والمواقف الدولية لا يمكن تجاوزها، أو تجاهلها، كما لا يمكن اعتبار تلك المنظمات غير موجودة، أو أن ما تقوم به غير مؤثر. ويعتقد أصحاب هذا الرأي - ومرصد البحرين لحقوق الإنسان منهم - بأن الصدام مع المنظمات الدولية (قضية خاسرة) وتزيد الضرر للبحرين ولا تفيد تطوير أوضاع حقوق الإنسان. لقد أشرنا في عدد سابق إلى ان هذه المنظمات الدولية قوة في الساحة الدولية، كما في الساحة الإعلامية، وبالتالي لا حلول أمام المنتقدين إلا التعاطي مع هذه المنظمات والاستفادة منها وتوضيح الأخطاء إن وقعت فيها.

قلق ونقد لأوضاع حقوق الإنسان

كيف تطهّن البحرين المؤسسات الحقوقية الدولية؟

 **human rights first**

Bahrain: Speaking Softly
May 2011

Overview

Bahrain is the smallest country in the Middle East – about a quarter of the size of Rhode Island, with a similar number of people (around 1.2 million). On February 14, 2011, reform protests – inspired by events in Tunisia, Egypt, and elsewhere – began. The vast majority of those protesting were Shiite Muslims, members of the branch of Islam to which most Bahrainis adhere, calling for a government elected by the people and an end to discrimination in employment and other areas of Bahraini life. Their protests were centered around the Pearl Roundabout area of Bahrain's capital, Manama. Some pro-government demonstrators, mostly from the minority Sunni community, also organized rallies.

The Bahraini government broke up the reform protests in a crackdown marked by excessive force, and at least seven people were killed. The security forces withdrew from the Pearl Roundabout on February 16, the demonstrators reclaimed the area, and the protests resumed. Some elements of the protesters started to call for more radical reforms, including an end to the monarchical rule of the Sunni al-Khalifa dynasty. Some protests turned violent, and there are reports that some antigovernment protesters entered the university and attacked students, while others attacked Asian migrant workers, causing three deaths.

On March 15, a State of National Safety was announced in Bahrain. The following day, the Bahraini security forces, backed by 1,000 troops from neighboring Sunni-ruled Saudi Arabia, stormed protesters at the Pearl Roundabout area for the second time, and cleared the demonstrators in a large show of force. At least two protesters and two policemen were reportedly killed and scores of protesters injured by the security forces.

Since then, the country has seen a wave of arbitrary arrests, widespread and credible reports of torture, attacks on Shiite religious sites, large numbers of people suspended or fired from their jobs, at least four deaths in custody, and a number of other deaths of civilians on the street under suspicious circumstances. A Bahraini government official told Human Rights First that he did not know how many people the government had arrested since the middle of March in connection with the political protests. While the Bahraini security forces have released some, they are still arresting others. Security forces have detained over 500 people, and possibly many more in all. The Bahraini government has put dozens of people on trial in military courts, and four Shiite men have been sentenced to death. Bahrain's King Hamad bin Issa Al Khalifa has said the State of National Safety, announced on March 15, will be lifted on June 1.

وخروقات تمت من قبل المعارضة وحشود متظاهريها. مثل هذا الأمر، يكون مقبولاً بحدود أيضاً، ولكن لا يغني عن العودة مجدداً الى الموضوع الأساس الذي تحويه البيانات والتقارير، وهي قضايا الخروقات المحددة.

لا ينبغي الإستغراق في شرح تفاصيل الوضع الأمني والسياسي؛ لأن المطلوب هو (تفاصيل الوضع الحقوقي) بالذات. وهنا مرتبط الفرس، وما ينبغي الإجابة عليه. لأنه بغير هذه الصورة، يصبح الرد على تلك المنظمات، أو محاولة تطمينها قليل الفائدة،

خلال الأزمة التي مرّت بها البحرين، تزايدت الإنتقادات لسجلها الحقوقي، وحاولت الحكومة طمأنة الجهات الدولية الحقوقية، ومؤسسات الأمم المتحدة، حول أوضاع حقوق الإنسان لديها، وبذلت جهداً في هذا السبيل. ويأتي في إطار تلك التطمينات الرسائل الرسمية، والوفود البرلمانية، وكذلك الوفود الرسمية التي تشارك في الفعاليات والإجتماعات الدولية، واللقاءات مع ممثلين للمنظمات الحقوقية الدولية داخل البحرين نفسها. لكن تلك التطمينات لم تمنع الجهات الحقوقية من إبداء قلقها ونقدها لتلك الأوضاع.

واحد من أسباب ذلك، هي أن الجهات المسؤولة، لم تحسن التعاطي مع بواعث القلق تلك، وأخذت تتحدث عن موضوعات إمّا ليست ذات صلة بتلك البواعث، أو لا تلامس جوهر القضايا المثارة في بيانات وتقارير تلك المنظمات والمؤسسات.

تحوي البيانات والتقارير الحقوقية الدولية مسائل محددة، ويفترض أن تتم الإجابة عليها وتوضيح الموقف الرسمي منها. ولا يهم تلك المنظمات الوضع السياسي أو الأمني، إلا بشكل محدود، يمثل إطاراً للفهم؛ أما التركيز عليه، وجعله القضية الأساس، بحيث تصبح قضايا النقد الدولية المطروحة ملحقاً بالقضية الأمنية أو السياسية، فهذا أمرٌ لا يساعد على جلب الطمأنينة وتهتدة بواعث القلق. فالقول مثلاً، بأن هناك مشروعاً إصلاحياً، أمرٌ مهم، ولكنه يوضع في إطاره العام، فهذا لا يمثل الأصل بالنسبة للمنظمات، بل المهم لديها مدى احترام حقوق الإنسان في إطار المشروع الإصلاحي السياسي.

ومثل ذلك، القول بأن الوضع الأمني كان سيئاً، وأن هناك انفلاتاً وتجاوزات

تلك المنظمة الحقوقية، وهي لذلك مهتمة فقط بموضوع المحامي والتحقيق، وليس بموضوع الإتهام الذي صار لديها علم به. قد يكون الإتهام الموجّه للمحتجز خطيراً وواقعياً، ولكن الذي يهم المنظمات الحقوقية هو مدى الإلتزام الرسمي بالإجراءات وفق معايير حقوقية صحيحة، وأيضاً أن تكون الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات قد تمت وفق معايير المحاكمة العادلة، منذ الإحتجاز حتى صدور الحكم.

ويحدث أحياناً، أن تقدّم إجابات عامّة، فأمام أسئلة محددة تجاه محتجز أو محتجزين، يأتي الجواب بأنه تمّ التعاطي معهم وفق القانون. هذا جواب عام وغير

مهما بذل من جهد، ومهما تعددت الوفود التي تشرح الموقف الرسمي. بل أن بعض المنظمات قد ترى أن هذه المقاربة الحكومية محاولة تبرير، حين لا يتم التعرّض للموضع الرئيسي.

في بعض الأحيان تكون الإجابات الرسمية على أسئلة أخرى: فحين تسأل منظمة حقوقية عن أن شخصاً ما لم يسمح له بتوكيل محام مثلاً؛ فإن الإجابة المفترضة تكون بوثيقة تبين أن المتهم تمتّع بحقه في تعيين محام دفاع منذ اليوم الأول لاحتجازه، وأن التحقيقات تمت بحضور المحامي. ولكن الذي يحدث مثلاً، أن السلطات المعنية تقدّم وثائق الإتهامات، التي تكون قد حصلت عليها



أن تنظر بعين متفحّصة لبواعث القلق أولاً، وإلى التوصيات التي تلحق بالتقارير ثانياً. فهنا يتبين السبب وعلاجه. أما التعهدات والتطمينات الشفوية فهي غير كافية، وقد رأتها الجهات الحقوقية غير متطابقة مع ما يتخذ من قرارات وما ينفذ من إجراءات. مع ملاحظة أن بعض التوصيات قد لا تكون دقيقة، أو ذات صلة مباشرة بالموضوع الحقوقي، أو تحوي

والعمال قد تمّ طردهم، فإن أول ما يتبادر الى ذهن تلك المنظمات بأن هناك سياسة منهجية للحكومة في هذا الأمر.

غني عن القول، بأن أية دولة لا تتمتع بالثقة الكاملة لدى المنظمات الدولية، تطالب من قبل الأخيرة - وبشكل مكرر الى حدّ الإزعاج - بتقديم الأدلة والإثباتات على أن ممارساتها قد تمت وفق معايير حقوق الإنسان، ولا تقبل منها الإجابات العامة، أو الإعتماد على النصوص القانونية المحلية المجردة، أو أنصاف الإجابات، أو حللة جزئية لبعض القضايا المثيرة.

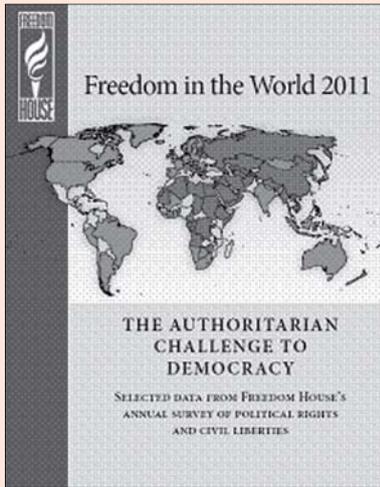
لمثل هذه الأسباب، استمرت بواعث القلق لدى المنظمات الحقوقية الدولية، والتي ما فتئت تتكرر على شكل تقارير متعددة، من بينها ما صدر عن مجموعة الأزمات الدولية، وبيت الحرية (فريدوم هاوس)، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان أولاً، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراسلون بلا حدود، إضافة الى المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

الجهات المسؤولة في الحكومة - إذا ما أرادت طمأنة الرأي العام الحقوقي - فعليها

كاف. فالسؤال المحدد يستدعي جواباً محدداً وموثقاً. ومع هذا، فإن المنظمات الحقوقية يهّمها أن يكون القانون المحلي متطابقاً مع معايير ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، والتي تعتبر البحرين طرفاً فيها.

في أحيان أخرى، تسأل المنظمات الحقوقية عن إجراءات تمّ اتخاذها من قبل الحكومة، فتقدم لها إجابة غير كاملة؛ وأقرب الأمثلة الى ذلك، موضوع فصل العمال. فالحكومة توضح أن العمال ارتكبوا خطأ حين غابوا عن ميدان العمل بدون مبرر قانوني، وتسببوا بأضرار مادية في القطاعين العام والخاص. ولكن نفس القانون الذي تمّ بموجبه فصل العمال، يحوي ضمانات قانونية تمنع الفصل التعسفي، ويوفر حقّ التقاضي، والمراجعة من جهة مستقلة للتأكد بأن الفصل لم يتمّ تعسفاً. وحتى بعد أن يتمّ الفصل: ما هي الحقوق التي للعامل وفق القانون نفسه؟ وهل تمّ تطبيقها؟ حين يكون الفصل لبضعة أفراد، لا يثير شبهة أو مشكلة كبيرة؛ ولكن حين ترى المنظمات الحقوقية الدولية المئات من الموظفين

فريدوم هاوس: تراجع حرية التعبير



الصحافيين، إلا أن الصحافيين ومتصفحي الإنترنت لازالوا معرضين للملاحقة القضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب أو قانون العقوبات.

وأيضاً، تراجعت مملكة البحرين في مجال حرية الصحافة نقطة واحدة عن ترتيب النقاط الذي حازته في العام الماضي، إذ حصلت على ٧٢ نقطة، في حين كانت حصلت في العام الماضي على ٧١ نقطة، وهو الذي جعلها في ترتيب الدول (غير الحرة) في الصحافة.

ويقول التقرير بأن التشريعات البحرينية المعنية بشأن المواقع الإلكترونية قاسية جداً، حيث تتولى هيئة تنظيم الاتصالات ضبط محتويات المواقع الإلكترونية، لتشمل المنشورات الإلكترونية مع الإشارة إلى أن تعديلاً أدخل في العام ٢٠٠٨، ألغى الرقابة المسبقة وعقوبات السجن التي قد تطل

تراجع ترتيب مملكة البحرين في التقرير السنوي لمنظمة (فريدوم هاوس) حول حرية الصحافة في العالم، إلى المرتبة ١٥٩ عالمياً في مؤشر حرية الصحافة على مستوى العالم، متأخرة بذلك ست مراتب عن العام الماضي حين كانت تحتل الترتيب ١٥٣، وعن العام الذي سبقه الذي كانت تحتل فيه الترتيب ١٥٦ عالمياً.

كما تراجع ترتيب مملكة البحرين على مستوى الدول العربية في مجال حرية الصحافة، إذ جاءت في الترتيب ١٢ بين الدول العربية، على رغم أنها كانت تحتل الترتيب التاسع بين الدول العربية في العام الماضي، والعاشر عربياً في العام الذي سبقه.

تفصيلاً في جوانب إجرائية.

بواعث القلق

تضمنت بيانات وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة إشارات واضحة لتجاوزات متعددة لحقوق الإنسان في البحرين، ورصدت العديد منها، كما يلي:

- عدم اتخاذ إجراءات فاعلة لمنع تصاعد خطاب الكراهية والطائفية في وسائل الإعلام وغيرها.
- التضييق على التجمعات السلمية.
- التضييق على الناشطين الحقوقيين واعتقالهم.
- الإخلال بمعايير المحاكمة العادلة، والإستمرار في محكمة السلامة الوطنية.
- وفاة عدد من المحتجزين في مقرات الإحتجاج.
- التضييق على حرية التعبير، واحتجاز عدد من الصحفيين وفصل آخرين.
- موت عدد من المتظاهرين برصاص رجال الأمن.
- استمرار احتجاز عدد من قادة المعارضة وكوادرها.
- احتجاز المتظاهرين، ووجود مزاعم

بممارسة التعذيب بحقهم.

- احتجاز عدد من العاملين في المجال الطبي.

توصيات المنظمات

من خلال رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين خلال أبريل ومايو ويونيو، تقدمت المنظمات الدولية والإقليمية بعدد من التوصيات، منها ما يلي:

- إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين، ومساءلة جميع المسؤولين عن إصدار الأوامر أو ارتكاب انتهاكات.
- معالجة التمييز.
- وضع حد للمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وإطلاق سراحهم.
- الإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية ممارستهم لحقهم في التعبير السلمي والتجمع؛
- وضع حد للاعتقالات التعسفية.
- التحقيق في مزاعم التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين، وتنفيذ الضمانات لمنع التعذيب، مثل وضع حد للاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي؛ وضمان

حق المحتجزين في الزيارات وتعيين

- محامين للدفاع عنهم.
- حماية أماكن العبادة، واحترام الحرية الدينية لجميع البحرينيين.
- إيقاف التسريح التعسفي للعامل، واتخاذ اجراءات تعيدهم الى وظائفهم في أسرع وقت.
- توفير المحاكمات العادلة للمتهمين في قضايا جنائية أمام محاكم مدنية تتوفر فيها كافة شروط المحاكمة العادلة، وإيقاف العمل بمحكمة السلامة الوطنية.

هذه مختصرة بعض بواعث القلق وبعض توصيات المنظمات الحقوقية الدولية. ولكي يتم التخفيف من القلق، فإن بإمكان المسؤولين في البحرين اعتماد مقاربة أخرى في التعاطي مع محتويات هذه التقارير، بتصحيحها، إن تضمنت أخطاءً، مع توفير المعلومات والوثائق، وبإمكانها أيضاً معالجة القضايا الصحيحة التي وردت في التقارير، وإبلاغ تلك المنظمات بأن الحكومة قد قامت بتصحيح ما وقع من تجاوزات، حتى تنمي الثقة والإطمئنان لديها، بأنها جادة في احترام حقوق الإنسان، وأنها لا تقبل بوقوع أية تجاوزات، وأن هناك فرص للتظلم والإعتراض أمام الأفراد.

مرصد البحرين: ترحيب بتشكيل وزارة لحقوق الإنسان



إقليمية أو دولية، ووفق أسس تقوم على الإلتزام بالشفافية والموضوعية.

وأمل المرصد أن تتصدى الوزارة المعنية بكامل الجدية والمسؤولية لكافة القضايا المطروحة حول الأوضاع الحقوقية، عبر اعتماد مقاربات حقوقية، وخطاب حقوقي، وأداء مهني، يعوض ما فات من نواقص وقصور في الأداء الحكومي.

على جانب يعينه من جوانب النشاط المتعلق بحقوق الإنسان، سواء على صعيد التجاوب مع التعهدات الدولية، أو التواصل والتفاعل مع المنظمات الحقوقية، أو معالجة التبعات القانونية التي تفرضها الإلتزامات الحقوقية.

وفي تقدير المرصد، فإن من شأن هذا أن يعزز من القدرات في مجال الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان داخلياً، وتعزيز المصادقية دولياً، وذلك بما يتيح تشكيل الوزارة من إمكانات لتوسيع رقعة التعاون والتفاعل مع الكيانات والمنظمات الحقوقية، محلية كانت أم

رحب مرصد البحرين لحقوق الإنسان بالمرسوم الملكي القاضي بإعادة تسمية وتنظيم وزارة التنمية الإجتماعية، الى (وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية). ورأى المرصد أن هذه الخطوة توضح أهمية موضوع حقوق الإنسان محلياً، وضرورة الإرتقاء به، تماشياً مع التزامات البحرين الدولية تجاهه.

وأشار المرصد، الى أن ما يميز هذه الوزارة الجديدة هو أنها تقوم على هيكل إداري وتنظيمي يشتمل على ثلاث إدارات متخصصة تتولى كل منها الإشراف



حسن موسى الشفيعي

حسن موسى الشفيعي:

ضرورة تهيئة الأجواء لإنجاح الحوار بمشاركة كل أطراف المجتمع

قال رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، الأستاذ حسن موسى الشفيعي، في لقاء له مع صحيفة البلاد (٢٠١١/٦/٩)، بأن هناك إرادة ملكية لإنجاح الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، ستؤسس لمرحلة جديدة متفائلة تؤدي إلى استعادة الأوضاع وترسيخ الإستقرار واستعادة اللحمة الإجتماعية. وأضاف

بأن طريق الحوار مليء بالمشاكل والعقبات، ولكنه الطريق الصحيح، مؤكداً على أهمية تهيئة الأجواء لإنجاحه، عبر اتخاذ سلسلة من الخطوات.

وشدد رئيس المرصد على ضرورة مشاركة كافة اطراف المجتمع والفعاليات السياسية في الحوار الوطني، واعتماد سياسة الإستيعاب السياسي، التي تقوّي النظام السياسي؛ موضحاً أن الحوار يجب أن يعتمد الحلول الشاملة والمستقبلية، عبر وضع استراتيجية بعيدة المدى للبحرين، بحيث يمكنها التغلّب على اية مصاعب ومشاكل قد تقع في المستقبل.

وعلى صعيد موضوعات حقوق الإنسان، أكد الشفيعي تداول كم كبير من المعلومات المغلوطة والمشوهة والمبالغ فيها، عبر وسائل الإعلام والإنترنت، مضيفاً بأن المنظمات الحقوقية الدولية ليست عدواً للبحرين، وأن هناك تقصيراً في إيصال المعلومات إليها، وفي تصحيح بعض ما يرد في بياناتها وتقاريرها، لافتاً إلى أن من الضروري التعاطي الإيجابي مع تلك المنظمات لأنها قوة حقيقية على الساحة الدولية، بدلاً من إعتقاد سياسة الإهمال وعدم التعاون. فيما يلي نص اللقاء.

عبر استخدام وسائل سياسية استيعابية، وعبر تقاسم المصالح، وتحمل المسؤولية المشتركة في بناء الدولة. لعلّ الأزمة المؤلمة أتاحت لدى الأطراف كافة فرصة اختبار قوتها واكتشاف نقاط ضعفها وأخطائها، وبالتالي معرفة الممكن وغير الممكن، وحجم الكلفة التي تسببها المغامرات السياسية، أو الحلول الإستثنائية أو الإقصائية. وعلى مثل هذه الإرادة الملكية، وهذه المعرفة الناتجة من التجربة المرّة، يمكن للمرء أن ينظر بعين التفاؤل إلى الطريق المفتوح، والمليء بالأشواق أيضاً، ألا وهو طريق الحوار، بدل طريق التخاصم والتناوب والصراع وما ينتج عنه.

أو تأزيمها، واعترافاً ثالثاً بأن الحوار في ذاته يمثل مخرجاً منطقياً وعقلياً للأزمات. المشاكل التي تواجه الدول لا يمكن حلّها بـ (العضلات) بل وفق المنطق والمصالح المشتركة، والشراكة السياسية مع من نختلف معهم. إن وجود إرادة للحوار في الطرف الرسمي يمثلها جلاله الملك، أمر مهم. ونحن نعلم أن هناك أطرافاً متعددة قد لا تقبل ابتداءً بالحوار، أو غير متفائلة بشأنه. لكن الجميع - فيما أظن - يدرك حقيقة أن عملية التغالب السياسي لا تبني وطناً، وأن النظام السياسي المستقر هو النظام الذي يستطيع أن يتغلب على مشاكله بأقل الخسائر،

يظهر من خلال البيان الذي أصدره مرصد البحرين لحقوق الإنسان فيما يتعلق بدعوة جلاله الملك للحوار، أنكم متفائلون بالمستقبل، وأن البحرين في المدى المنظور ستخرج من أزمتها وتستعيد عافيتها في المجالات كافة. ما الذي يجعلكم متفائلين بنتائج الحوار؟

التفاؤل سمة طبيعية على أية حال؛ وما نحن متفائلون بشأنه يعود في حقيقة الأمر إلى أن هكذا نوع من الأزمات التي تصيب الدول، تتطلب اعترافاً أولياً بوجود مشكلة، واعترافاً ثانياً بوجود أطراف أخرى في العملية السياسية لها دور في حل المشكلة

صحيح وبتائج معقولة منه.

٣/ الإعداد المناسب للحوار من حيث الجهات المشاركة، والموضوعات، وآلية الحسم والقرار النهائي.

٤/ إعادة النظر في بعض الإجراءات الرسمية التي اتخذت - وإن كانت في إطار القانون - والتي شابها بعض الأخطاء، وكان لها وقع مؤثر في النفوس، مثل موضوع الفصل الوظيفي، وقطع بعض بعثات الطلبة، وهدم التجاوزات المضافة على أماكن العبادة، والذي كان توقيته غير ملائم، وبعث برسائل خاطئة للمراقبين. إضافة إلى المتوفين في ظروف الإحتجاز وغير ذلك. البدء بهذا يوفر عامل ثقة، ويؤكد الجدية في الحوار، كما أنه عامل مهم في تغيير سلوك الجمهور، وإعطائه أملاً بمستقبل أفضل من خلال الحوار الوطني.

ينبغي أن أشير هنا إلى حقيقة أن الحكومة بدأت فعلاً بخطوات لتصحيح الأوضاع في المجالات المذكورة كافة، وهذا أمر يشاد به، خاصة في تشكيل لجنة تظلم بإعادة النظر في فصل العمال عن عملهم؛ وكذلك إعادة بعثات الطلبة التابعة لوزارة التربية والتعليم، والأهم إحالة مجموعة من موظفي الأمن إلى المحكمة العسكرية بتهمة إساءة المعاملة ضد أحد المتوفين في الإحتجاز، وذلك بأمر من معالي وزير الداخلية. هذه الخطوات هي ما طالبت به منظمات حقوق الإنسان، والتراجع عن الأخطاء فضيلة، ويؤكد على ثقة الدولة بنفسها، ويعبر عن شجاعة في الموقف، ويعزز ثقة الجمهور في آليات التقاضي والتظلم.

حسبما تطرح، فإن الطريق إلى الحوار أمامه عقبات وصعوبات، فضلاً عن العديد من المتطلبات، قد لا يقبل كثيرون بها؟

الصعوبات حقيقة واقعة. لكن الحوار المنشود هو تأسيسي، وليس حواراً عابراً، ولا من أجل حل أزمة صغيرة، وإنما هو حوار حول مستقبل البحرين دولة وشعباً، أي كيف ستكون عليه البحرين في العقود القادمة. لهذا هو حوار مهم. هو ليس حواراً

جزئياً، ولا يجب أن يكون من أجل حل أزمة حاضرة فقط، وإنما لحل كل الأزمات التي يمكن أن تحدث في المستقبل. نحن بحاجة إلى نظام وترويكة قوانين قابلة للعيش والإستمرار حتى مع حدوث أية هزات إقليمية أو غيرها. أي أن الحوار يجب أن يبحث عن حلول شاملة لوضع البحرين السياسي في الحاضر والمستقبل، ويراعي المسائل الإستراتيجية المبتغاة بعيداً عن التسويات الآنية.

نعم هناك معضلات تقف أمامنا جميعاً. ولا يمكن التغلب عليها إلا بجهد جمعي. ولو لم تكن هناك معضلات لما كانت هناك حاجة ماسة لحوار في الأساس، أو لكان الحوار جزئياً ولا يتمتع بالعمق والأهمية، ولما كانت الآمال المعلقة عليه كبيرة.

واحدة من معضلات الحوار تكمن في حقيقة أن هناك جهتين سياسيتين تمثلان الشيعة، الوفاق والجمعيات التي رفضت المشاركة السياسية ودعت إلى اسقاط النظام. وبالتالي فإن مشاركة أو عدم مشاركة أحدهما أمر معضل، ويجعل نتائج الحوار محفوفة بالألغام التي قد تنفجر في المستقبل. في نظري فإن مشاركة كل الأطياف المعارضة ضرورة، بما فيها الجناح المتشدد، رغم صعوبة ذلك، ورفض الكثيرين للأمر. إلا أن النظام السياسي يجب أن يكون استيعابياً، وقدرة الإستيعاب كما هو معلوم في السياسة واحدة من أعظم عناصر قوة النظام السياسي، بحيث أنه يستطيع أن يحتضن كل قوة سياسية جديدة ويشركها فيه. فلو ظهرت في المستقبل قوة سياسية شيعية أو سنية، حزبية أو شعبية، فعلى النظام السياسي البحريني أن يكون قادراً على استيعابها داخله وإلا انفجرت في الخارج.

ومن هذه الزاوية نحن ندعو إلى محاورة المتشددين في مستويات أخرى من الحوار الذي يفترض أن يأخذ أشكالاً متعددة لصنع أرضية مشتركة مع الأطياف المشاركة في الحوار الكبير. وإذا ما رفض المتشددون ذلك، نعيد الكرة مرة أخرى. وإذا ما فشل الجميع معهم، فعلى الأقل سيتشكل إجماع سياسي ووطني بعزلهم، والتعاطي القانوني

معهم.

ما نقوله هنا ليس بدءاً من العمل السياسي. فهذا النوع من الدعوات للحوار، قامت به دول أخرى مرت بأزمات سياسية واجتماعية مشابهة. فضلاً عن هذا، فإن النظام السياسي في البحرين لم يرفض يوماً منطلق الحوار مع الأطراف المتشددة التي ترفض المشاركة في العملية السياسية. وقد سبق لجلالة الملك أن اجتمع مع بعض المتشددين وناقشهم، لإدراك جلالته بأن قوة النظام واستقراره تكمن في قدرته ورغبته في الإستيعاب السياسي، والمشاركة في المشروع الإصلاحي. النظام السياسي القوي لا يخشى الحوار، بل يراه أحد أهم أدواته في إنجاز الإصلاح المنشود.

رَكَزَ على الحوار في الجانب الشيعي، فماذا عن الأطراف الأخرى؟

من هم المتحاورون؟ هل هي الأحزاب السياسية؟ هل هي القوى الإجتماعية/الوجاهات؟ الحوار يجب أن يكون في الأساس بين من سيكونوا صنّاع الإتفاق والموقعون عليه. وهم من لديهم قوة جمهور وتمثيل، بحيث لو قرروا وأبرموا أمراً، فإنهم يستطيعون مجتمعين إلزام الشعب به. ويمكن أن تشارك فيه أطراف أخرى بالرأي والبحث وصناعة المستقبل. لكن في كل الأحوال يجب أن يكون هناك - وبسبب الإنقسام الطائفي - ممثلون عن الطائفتين الكريمتين الشيعية والسنية، وأن تكون العائلة المالكة عنصراً أساسياً ضامناً للتوازن السياسي في البلاد. هذا المثلث هو القادر على صناعة مستقبل البحرين، ورسم خريطتها المستقبلية، وإنجاح الحوار والمصالحة الوطنية عبر إنجاز اتفاق دائم وشامل يوفر للبلاد استقراراً بعيد المدى.

ويجب التأكيد مجدداً على أن الحوار الوطني القادم يجب أن يضم حتى المختلفين إن أمكن - حتى لا يصبح لدينا شارعان: أحدهما مع الحوار والمشاركة السياسية؛ والأخر ضد الحوار والمشاركة ومع اسقاط النظام أو تغييره. من يشترك في مائدة الحوار، هو من يفترض أن يقبل

بثواب اللعبة السياسية الوطنية، وعدم التمرد عليها ومن ثم تفجير الوضع في الشارع مستقبلاً. ليس من صالح النظام السياسي، ولا المعارضة ولا الجمهور العريض بمختلف أطيافه، أن ينتظر هزات جديدة. المهم ان يخرج الحوار بحلول شاملة ودائمة، تعيد للبحرين نصارتها وتكون منارة في منطقة الخليج بتجربتها السياسية التعددية وتسامحها الديني، والمساحة الكبيرة التي توفرها لحرية الرأي والتعبير.

دعنا ننقل الى الموضوع الحقوقي، لماذا لازالت منظمات حقوق الإنسان الدولية مستمرة على نهجها العدائي في تعاطيها مع أزمة البحرين، رغم انكشاف كثير من الأخبار المفتعلة والمعلومات غير الدقيقة؟

لقد ظهر بالفعل أن هناك معلومات غير دقيقة قد تم تداولها عبر وسائل الإعلام، كما أن هناك أخبار تم افتعالها، بعضها يتعلق مثلاً بدور العمالة الأجنبية ودورها في مواجهة المتظاهرين، وقد نفت سفارة الهند في البحرين ذلك؛ وبعضها الآخر يتعلق بحوادث وفاة قيل أنها بسبب الغاز المسيل للدموع وتبين أن الأمر غير صحيح؛ أو أشخاص ماتوا تحت التعذيب، وإذا بهم أحياء مثل ميعاد عبدالله محمد. أيضاً هناك معلومات تتعلق بحوادث تعذيب مفبركة؛ فضلاً عن الزيادة المفرطة في أرقام المحتجزين والمتوفين والمسرحيين من العمل.

لكن ينبغي التأكيد على حقيقة أن المنظمات الدولية لا تتقصد نشر الأخبار المزيفة، وليست هي في ذاتها تكن عداءً خاصاً ضد البحرين ونظام الحكم فيها، كما لا تتقصد المبالغة في بياناتها، وهي تحاول قدر الإمكان الإحاطة بالوضع السياسي والصورة العامة للأحداث ومحاولة الحصول على ما يتيسر من معلومات، التي هناك نقص فيها في بعض الأحيان. وهناك شكوى متكررة من قبل المنظمات الدولية، سمعتها مراراً، تفيد بأن

المسؤولين لا يزودون المنظمات الحقوقية بالمعلومات، ولا يجيبون على الرسائل التي يبعثونها والمتعلقة بقضايا محددة، كما لا يعلقون على البيانات والتقارير التي تصدر، فيكذبون غير الصحيح منها.

الشعور العام السائد بأن هذه المنظمات الدولية ذات أجندات سياسية، وأنها غير محايدة، وأنها لا توثق تجاوزات المعارضة، وتؤجج الصراع المذهبي من خلال التأكيد على الإنتماءات الطائفية، ولهذا يرى البعض إهمال تقاريرها وعدم التعاون معها؟

المنظمات الحقوقية الدولية غير معنية بالشأن السياسي المحلي الصرف، ولا هي تتبنى المطالب السياسية للجماعات المعارضة، ولا تعلق على جوانب الاختلاف السياسي، وإنما يهّمها مدى احترام حقوق الإنسان من كافة الأطراف، الحكومية والمعارضة. ولكن هذه المنظمات معنية بدرجة أساس بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة، أية حكومة، باعتبارها مسؤولة عن شعب، وأنها المؤسسة القانونية القائمة المعترف بها دولياً، والمرجعية التي يعود إليها تطبيق القانون وسيادته واحترام حقوق مواطنيها على اراضيها. لهذا، فإن اهتمامها بسلوك الدول أساسي، أما سلوك المعارضة فشاناً ينظر اليه في إطار الدولة نفسها، وتلزم المنظمات الدولية الدولة المعنية بأن تتعامل مع تجاوزات المعارضة وفق القانون، وفي إطار موائيق حقوق الإنسان الدولية. أيضاً فإن المنظمات الحقوقية الدولية تهتم بتجاوزات المعارضة، وتوثقها وتندد بها، وتعتبرها انتهاكاً غير مقبول لحقوق الإنسان. وقد حدث هذا مثلاً في تقرير امنستي الذي صدر في ٢١ أبريل الماضي، حيث وثقت التجاوزات التي وقعت من قبل المعارضة البحرينية، حتى وإن كان البعض ينظر الى ما نشر على أنه قليل ولا يتحدث في التفصيل. ولكن ربما كان هذا هو القدر الذي توفر من المعلومات في ذلك الوقت.

أما فيما يتعلق بالموضوع المذهبي،

وإشارة المنظمات الدولية الى انتماءات الأفراد المحتجزين أو غيرهم من الناحية الطائفية، فهذه تعود في الأساس الى عقلية الغرب في النظر الى الأمور؛ وقد سبق أن تطرق مرصد البحرين لحقوق الإنسان الى هذا الأمر وبين أن مثل تلك الإشارات غير مفيدة، بل وضارة أحياناً، وقد أبلغ رسالته مباشرة الى المنظمات المعنية. إن استخدام المفردات الطائفية - بلا مبرر - غير مقبول.

كل هذه الأمور لا يدفع بالدول عادة الى عدم التعاطي مع المنظمات الحقوقية الدولية. فهذه المنظمات لها تأثيرها على رجال السياسة والقانون وعلى البرلمانات وعلى الإعلام وبالتالي على جمهور من الرأي العام في كل أنحاء في العالم. إن المنظمات الدولية قوة حقيقية في الساحة السياسية الدولية لا يصح مصادمتها وعدم التعاون معها، لأن النتيجة النهائية ليست في صالح من يقوم بذلك، حتى ولو كانت دولة الولايات المتحدة الأميركية نفسها!

كيف ترى مستقبل حقوق الإنسان في البحرين؟

من أهم أهداف المشروع الإصلاحي الذي أطلقه جلالة الملك كان تطوير وضع حقوق الإنسان في البحرين في مجالاته الشاملة. وقد انتقلت البحرين فعلاً الى مرحلة متقدمة على كل دول الجوار في هذا الشأن. لكن الأحداث الأخيرة أثرت على الموضوع الحقوقي، والمؤمل أن الحوار الوطني القادم سيؤدي في مقدماته كما في نتائجه الى تحسين الأوضاع الحقوقية، وتجاوز فترة الأزمة وما رافقها من أخطاء، وإعادة الحياة للجمعيات الحقوقية وأيضاً للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأهم للمؤسسات الرسمية التي يتداخل عملها مع الشأن الحقوقي. أمل أن يبعث الحوار الوطني زخماً جديداً على الساحة الحقوقية في شكل أنشطة وفعاليات وبرامج وورش عمل وملتقى للمنظمات الحقوقية الدولية وغير ذلك، والذي سيصب في النهاية في مصلحة حقوق الإنسان في البحرين والمزيد من احترامه.

(حقوق الإنسان) وذرائع التدخل الأجنبي

ولأن موضوع حقوق الإنسان صار واحداً من معايير العلاقات الدولية؛ مثلما هو سلاح للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فإن المنتقدين يمكن أن يُنتقدوا أيضاً وعلى ذات القاعدة. هذا مجال مفتوح. وبالتالي، فإن من الضروري أن تقفل الدول هذه البوابة من النقد الحاد أو الناعم، وذلك عبر التقيد بالموثيق الدولية التي وقعت عليها، أو أن تتحمل النقد وتمضي قدماً في انتهاكاتها، وتعرض سمعتها وعلاقاتها الدولية الى التدهور.

الثالثة - من المؤكد أن موضوع حقوق الإنسان، ومهما أراد المرء أن يجرده من خلفياته السياسية، فإنه لا يستطيع. لكنه - أي موضوع حقوق الإنسان - مستقل بذاته، وله كينونته الخاصة، وهناك من يحسن استخدامه والإستفادة منه، لأغراض نبيلة، أو حتى لأغراض الإبتزاز السياسي، كما هو واضح في دول عديدة. لكن هذا النوع من الإبتزاز السياسي، رغم رفضنا له، لا يعني القبول بالانتهاكات بادئ ذي بدء. فالأصل هو احترام حقوق الإنسان، وأما استغلال الموضوع من قبل آخرين، فإنه مجرد نتيجة لمرض أو مشكلة أو خطأ، يجب تصحيحه. وهذا ما يفترض أن يهتما بالذات. فلكي نمنع الإستغلال، ونحد من التدخل الخارجي في شؤوننا، فإن علينا أن نصلح أوضاعنا الحقوقية، حتى لا نفتح النوافذ والأبواب ونقدم الذرائع لمن يريد أن يستغل ذلك، ربما لأهداف لا علاقة لها بحقوق الإنسان.

الرابعة - من المهم إدراك العصر الذي نعيشه اليوم. هناك شرق أوسط جديد يتشكل بخصوصيات محلية، أي أنه ليس نسخة من الغرب، وهو مدفوع بقوة شعبية شبابية تختلف في رؤيتها وتطلعاتها عن الجيل الماضي. هذا الجيل المنافع يتطلع للديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية في الحكم، ويتسلح بأدوات العصر وتكنولوجيته الحديثة في

داخلياً (محضاً).. وأصبح تلك الحقوق مادة أساسية مؤثرة في العلاقات الدولية. وكما ذكرنا، فإن التدخل صار حقيقة - كما نرى في أكثر من دولة - الى حد إصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي، تفوض باستخدام القوة العسكرية، ضد نظم تعتدي بقسوة على حقوق مواطنيها، كما في ليبيا. هذه المسألة يجب أن لا تغيب عن بال الفاعليات السياسية واصحاب القرار. فالإحتجاج على التدخل الخارجي، في موضوع حقوقي، لم تعد له - شئنا أم أبينا - أذنٌ سمعية في عالم اليوم. وبالتالي لا بد من مقارنة أخرى، ولغة خطاب آخر، في التعاطي مع الدول المنتقدة لسجل حقوق الإنسان في بلداننا. إن مقولة: (ما لكم شغل بنا، هذا شأن داخلي)، أو (نحن أعرف بشؤوننا)، لا قيمة مهمة لها!

ثانياً - واضح من خلال التجربة البحرينية، وغيرها أيضاً، أن موضوع حقوق الإنسان، هو موضوع رئيس في العلاقات بين الدول، سواء كانت عدوة أم صديقة أم منافسة. وإن مفردة (حقوق الإنسان) يمكن استخدامها من قبل أية دولة ضد أخرى. حتى الولايات المتحدة، هناك من يعرض بسجلها الحقوقي، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في أكثر من مكان في العالم؛ ولسنا بعيدين زمنياً عن قضية سجن ابو غريب ولا سجن غوانتانامو، ولا عن التقارير الدولية السنوية التي تفرد صفحات مطولة عن سجل أميركا الحقوقي.

ليس استخدام مفردة (حقوق الإنسان) من قبل دول كبرى كأداة لانتقاد البحرين أمراً جديداً، حتى ولو كانت تصنف في خانة الدول الصديقة. هناك العديد من الدول، لا تريد أن تصنف نفسها في خانة الداعمين لمنتهكي حقوق الإنسان، فذلك يؤثر على سمعة الدولة المعنية نفسها، وعلى مصالحها، ومكانتها في الساحة الدولية.

تأثرت العلاقات البحرينية/ الأميركية سلباً خلال الأشهر الماضية، وكان موضوع (حقوق الإنسان) المحور الأساس فيها، والذي بسببه سمعنا وقرأنا تصريحات أميركية خشنة عن الوضع المحلي؛ كما قرأنا وسمعنا في الوسط الصحافي والسياسي في البحرين انتقادات لاذعة وغير مألوفة، تندد بالولايات المتحدة الأميركية، وتدخلها المباشر في الشأن الداخلي البحريني، واتهامها بالتآمر على نظام الحكم، وانحيازها لفئات إجتماعية محددة، وغير ذلك.

غرض هذه المقالة هو توضيح نقاط ذات أهمية ولها صلة جوهرية بموضوع حقوق الإنسان، قد لا يلتفت إليها بعض اللاعبين السياسيين، ولا القيادات الدينية والروحية، ما يجعلها تنظر بعين الريبة الى أية تصريحات نقدية تتعلق بالشأن البحريني. من بين هذه النقاط التالي:

أولاً - يغيب عن نظر البعض، حقيقة ذات أهمية تتعلق بمفهوم سيادة الدولة على أرضها وشعبها، كما تتعلق بمبدأ في العلاقات الدولية يؤكد على (عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى). لقد طرأ تحول من الناحية العملية على هذا المفهوم. فقد اصبح التدخل في شؤون الآخرين أمراً واقعاً، ومشرعاً، بل ومألوفاً، بناء على اتفاقيات دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، والتطور في القيمة الإعتبارية لها، والزامية تلك الحقوق بحيث أصبحت تضغط على كل الدول الموقعة على موثيق حقوق الإنسان الدولية. لم يعد مقبولاً في العلاقات الدولية أن تمارس الدولة - أية دولة - ما تريده بحق شعبها، وتعتبر ذلك من شأنها الخاص، وبالتالي تنتظر صمتاً دولياً. هذا لم يحدث حتى مع الدول الكبرى كالصين وروسيا، ولا يُنتظر أن يحدث مع الدول الأخرى. أصبح موضوع حقوق الإنسان (شأناً عالمياً) وليس (شأناً

الإتصال والتواصل. وهنا يبدو من العبث إغلاق خيارات الإصلاح، وإغلاق الأفهام عن العالم الذي يتشكل من حولنا. نحن جزء من هذا العالم الذي يتشكل، ونحن معنيون بحفظ الإستقرار والأمن وفي نفس الوقت بتلبية التطلعات المشروعة لشعبنا، وعلينا احترام خيارات الجمهور وترشيده، وليس الإلتفاف عليه وتحويل اهتمامته وإشباع جانب من رغباته (جوانب الرفاهية المعيشية) فحسب. ذلك أن مثل هذا الإشباع الجزئي - الذي هو حق هذا الجيل الجديد - لا يلغي تطلعاته السياسية. نحن بحاجة الى عقلية تفهم هذا الجيل، وتدرك متغيرات العصر، وتحولات المفاهيم، في منطقتنا والعالم،



بوزنر في لقائه مع وزير الخارجية

حتى نستطيع التعاطي معها بخطاب عقلاني، وبرؤية رشيدة، تبني وطناً حراً وكريماً ومستقلاً ومستقراً ومحترماً. هذا هو التحدي الذي يواجهنا. وأما ما يثار من جدل في البحرين اليوم حول التدخل الأجنبي، فما هو إلا انعكاس لضبابية الرؤية، والجمود في مناقشة التطورات اللحظية. ليس أمامنا ونحن نوجه النقد العارم لواشنطن في الصحافة المحلية لتدخلها في الشأن الداخلي البحريني، سوى واحد من حلين: إما أن نصلح أوضاعنا الحقوقية ونسحب ذرائع النقد والتدخل؛ وإما أن نستمر في ارتكاب الأخطاء ونسيء لسمعتنا، ونعرض علاقاتنا بحلفائنا وأصدقائنا للمخاطر. وسواء كان تدخل واشنطن أو لندن أو باريس أو بروكسل، عبر النقد والضغط السياسي، بدوافع قيمية وأخلاقية، أو

بدوافع مصلحة، أو بغرض الإبتزاز، فإن ذلك لا يزيد من الخيارات أمامنا، لمواجهة هكذا نوع من التدخل.

ليس هذا دفاعاً عن الموقف الأميركي، وإنما محاولة لفهمه، بما يفيد طريقة تعاملنا مع قضايانا الحقوقية. كان مساعد وزير الخارجية الأميركية مايكل بوزنر، رابع مسؤول يزور البحرين أثناء أزمته، وقد عقد مؤتمراً صحافياً بالمنامة في ٢٠١١/٦/١٥، أكد فيه على تحالف بلاده مع البحرين على اساس المصالح السياسية والإقتصادية والأمنية المشتركة. وقد أبدى قلقه - باعتباره صديقاً للبحرين وشعبها، كما قال - من قضايا مثيرة تتعلق بحقوق الإنسان، واعلن استعداد بلاده

لمساعدة البحرين في تجاوز أزمته. ولكنه في المقابل، أدلى بتصريحات صريحة قال فيها بأن تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان أمران لا يتعارضان؛ وانتقد فصل بعض

الطلاب والعمال والصحافيين واستمرار الإعتقالات وسوء المعاملة للمحتجزين، وطالب بالإلتزام بالقانون المحلي والمواثيق الدولية. وأيد بوزنر قيام حوار وطني، ولكنه شدد على تهيئة أجوائه ومشاركة الجميع فيه. وانتقد نشر رسائل الكراهية في وسائل الإعلام المحلية، ورأى ان ذلك يزيد من حالة الإنقسام في المجتمع لسنوات طويلة، وقد يؤدي الى العنف.

مثل هذه التصريحات اعتبرت تدخلاً مباشراً وسافراً في الشأن المحلي، ووجه بعض كتاب الصحف وأعضاء برلمان سيلاً من النقد والإتهام للمسؤول الأميركي، بأنه يسعى لإفشال الحوار، وقال نائب برلماني (٢٠١١/٦/١٥): (لا نريد مسؤولين أجانب يتدخلون في شؤوننا، فهم بدلاً من المساعدة على

نجاح التوافق الوطني يمارسون أعمال التجييش والتصعيد للأوضاع... بوزنر يقابل من يريد، ويدخل البيوت، ويتدخل في عمل السلطة القضائية). وزاد: (بعض المسؤولين الأميركيين يتصرفون في شؤون البحرين وكأنما هي دولة واقعة تحت الاستعمار وليس لها سيادة.. كيف يسمح للمسؤول الأميركي المكوث في البحرين ٤ أيام وكأنما يحقق في الأحداث؟).

وقالت كتلة نيابية (٢٠١١/٦/١٤): والولايات المتحدة تريد أن تقدم البحرين كبش فداء لوجودها بالعراق: (البحرين تحررت من الاستعمار منذ أربعة عقود، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، ولا نقبل بأي حال من الأحوال أن تفرض الوصاية عليها مجدداً).

مثل هذا الخطاب تكرر على لسان العديد من الكتاب والأحزاب السياسية. بيد أن الخطاب الرسمي البحريني عامة، كان راشداً وناضجاً ومدركاً لطبيعة وتأثير موضوع حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، خاصة ما عبرت عنه تصريحات ولي العهد ووزير الخارجية. وفي هذا الموضوع بالتحديد، رحبت وزارة الخارجية، على لسان وكيلها، السفير عبدالله عبداللطيف بتصريح بوزنر وتأكيده (على الشراكة الوطيدة التي تربط البلدين الصديقين، وترحيب حكومة الولايات المتحدة بالدعوة لبدء حوار شامل للتوافق الوطني، وخلق الأجواء المناسبة لانطلاقه، وما واكبه من تطورات ايجابية تساهم في خلق المناخ المناسب للبدء فيه، الأمر الذي يضمن مشاركة الجميع دون قيد أو شرط، مما يؤكد الحرص التام والالتزام بثوابت النهج الإصلاحية، وضمان تعزيز الحقوق والحريات التي كفلها دستور المملكة). وأضاف بأن (الجميع يتفق على أن لغة الحوار وخلق الأجواء المناسبة له من قبل جميع الاطراف المعنية، هو السبيل نحو تحقيق الطمأنينة والاستقرار، بما يكفل حرية العيش الكريم والرفاه والتعايش السلمي الذي يتطلع إليه جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة).

بواعث قلق الدول الغربية من الأوضاع في البحرين

تمارس ضغطاً على الحكومات الغربية، وتطالبها باتخاذ مواقف واضحة - وربما متشددة - بشأن الانتهاكات لحقوق الإنسان. وخلاصة القول: إن الدول الغربية تريد احتراماً معقولاً لحقوق الإنسان، وضبطاً للانتهاكات التي تجري في أية دولة حليفة، بما فيها البحرين نفسها.

٤ - الدول الغربية لها رؤية ومقاربة مختلف بشأن تحقيق الإستقرار للنظم السياسية عامة، والصديقة خاصة؛ وهي ترى ان غياب الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان يؤدي الى عدم الإستقرار. وليس العكس، كما ظهر أحياناً في الصحافة المحلية البحرينية. بدون الديمقراطية يصعب على الدول الغربية تبرير صداقتها ودعمها لأنظمة صديقة، وهي تعتقد بأن التوجه نحو التشدد يؤدي الى انفلات الأوضاع والى تدخلات خارجية اقليمية وغيرها. وبالتالي فإن التجاوب مع التطلعات المشروعة للشعوب عامة، واحترام حقوق الإنسان، يعتبر صمام امان لاستقرار الاوضاع السياسية في البحرين وغيرها على المدى البعيد.

٥ - يلاحظ من التصريحات الغربية كما نرى، شيئاً من الخشونة وممارسة الضغوط السياسية، ما جعل العديدين يتساءلون: لماذا الضغط على البحرين دون غيرها من الدول المجاورة، وبعضها لم يبدأ حتى بعملية إصلاح، وتعيش كبتاً سياسياً وتخلفاً في المشاركة الشعبية؟ الرؤية الغربية في هذا الإتجاه تقول بأن تراجع دولة تدرج نحو الديمقراطية، أسوء بكثير من دولة تسلطية لم تبدأ بمشروع إصلاحي سياسي. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الغربية تتحرك وتمارس ضغوطاً على الحلفاء وعلى الأعداء على حدٍ سواء في حال كان هناك حراك سياسي شعبي في دولة ما. أما إذا كان الجمود الشعبي سيد الموقف، فإن الضغوط الغربية عادة ما تكون خفيفة.

٦ - يلاحظ أن النقد الشديد الموجه للبحرين، يتركز في أكثره على قضايا حقوق الإنسان. ما يعني أن هذا الموضوع صار جزءاً أساسياً في السياسة الدولية، ومؤثراً في العلاقات بين الدول، بحيث أن العلاقات بين الدول الغربية وغيرها، بما فيها الدول الحليفة، تتأثر بشكل كبير بمدى التزام تلك الدول واحترامها لحقوق مواطنيها، وفق المعايير والمعاهدات الدولية.

من هذه المنطلقات يمكننا أن نقرأ المواقف السياسية للدول الغربية عامة، وكذلك ما يصدر من وزراء خارجيتها وبرلماناتها بما فيها البرلمان الأوروبي. ما يصدر لا يعني عداً للبحرين، ولا دعوة لضرب الإستقرار السياسي فيها، لأن هذا باختصار ليس في مصلحة الغرب نفسه.

أثناء الأزمة السياسية التي شهدتها البحرين، ظهر نقد كبير من قبل عدد من الدول الغربية التي تصنف بأنها صديقة للبحرين، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها، تجاه عدد من الإجراءات الأمنية التي قامت بها الحكومة البحرينية. وقد عكست تقارير وبيانات وتصريحات هذه الدول قلقاً متصاعداً من أن تؤدي هذه الإجراءات الى إفشال المشروع الإصلاحي الذي قاده الملك منذ مطلع الألفية الثالثة، والإنزلاق في توتر وعدم استقرار داخلي قد يستغرق زمناً طويلاً، فضلاً عن القلق من أن تؤدي تلك الإجراءات الى توتير الوضع الإقليمي بالشكل الذي يخدم الجهات المعادية لمصالح الغرب وحلفائه. لكن جهات صحافية وإعلامية بحرينية اعتبرت تلك المواقف: تدخلاً في الشأن الداخلي البحريني؛ وانحيازاً لفئة اجتماعية معينة. وأن الولايات المتحدة تستهدف تغيير النظام السياسي، او تحويله بشكل راديكالي.

هذه المخاوف من الموقف الغربي عامة، ربما جاءت متوازية مع مواقف جهات إقليمية تقوم بتغذيتها، والعزف على وتر أن واشنطن ليس لها حلفاء، وأنها يمكن أن تضحى بهم، مثلما فعلت في مصر وغيرها، وفق مزاعم دافعها عن حقوق الإنسان وترويج الديمقراطية.

لكن قراءة محايدة للمواقف الغربية، والتي سنستعرضها لاحقاً، تفيد بالتالي:

١ - أن دول الغرب عامة، تدعم نظام الحكم القائم في البحرين، وهي حريصة على استقراره، وهي مع بقاء البحرين كدولة ملكية دستورية، تتمتع بقدر معقول من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما أنها ليست في وارد المساومة على الوضع البحريني، والأمن البحريني، لصالح صراعات إقليمية. ٢ - أن الدول الغربية تريد أن ترى البحرين - كما كانت قبل الأحداث المؤلمة الأخيرة - دولة تسير بالاتجاه الديمقراطي، باعتبار الديمقراطية منتجا انسانياً، وأنها أفضل الموجود، مع مراعاة التحول التدريجي باتجاهها، ومراعاة التركيبة السكانية، وتطلعات الشعب البحريني.

٣ - وان الدول الغربية لا تريد أن ترى في البحرين اختراقاً فاضحاً لحقوق الإنسان، وأن التجاوزات تنعكس ليس على الوضع البحريني فحسب، بل وعلى سمعة الدولة الغربية الحليفة، خاصة وأن العواصم الغربية وقعت - في ظل الثورات العربية - تحت ضغط المنظمات الحقوقية الدولية، وضغط الرأي العام العربي، الذي يتهمها بازدواجية المعايير. فضلاً عن أن هناك ضغوطات اعلامية وسياسية/ برلمانية محلية متزايدة



ولي العهد يلتقي بان كي مون



ولي العهد لدى لقائه مع وليام هيج ٢٥/٥/٢٠١١

الأطراف المعنيين والسعي إلى المصالحة، فهي الحل الوحيد الدائم
للازمة السياسية في البحرين).

المتحدث باسم الخارجية البريطانية، ٢٠١١/٤/٣٠: (المملكة المتحدة قلقة بشأن أحكام الإعدام على أربعة بحرينيين. ندعم حق البحرين في جلب أولئك المسؤولين عن قتل اثنين من رجال الشرطة للعدالة. ولكن نرفض حكم الإعدام كموقف في كل الحالات. نحن قلقون من أن قوانين الطوارئ تسمح بمحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية. نحث السلطات البحرينية بأن تؤكد على المحاكمة العادلة والشفافية الكاملة في كل القضايا، وحماية الحريات المدنية، خاصة في قضايا تتضمن أحكاماً قاسية). وأضاف: (ندعو الحكومة البحرينية ووفقاً لالتزاماتها، ضمان حقوق الإنسان لمواطنيها وكذلك الحريات التي يستحقونها).

الرئيس أوباما، ٢٠١١/٥/١: الولايات المتحدة (تعتقد أن استقرار البحرين مرتبط باحترام الحقوق العالمية لشعب البحرين، وبعملية إصلاح حقيقية تلبى تطلعات كل البحرينيين).

أشتون، وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي، ٢٠١١/٥/٣: (أحكام الإعدام هذه تهدد بزيادة حدة التوتر في البحرين، وبالتالي فإنها تشكل عائقاً أمام المصالحة الوطنية.. المصالحة تتطلب بدء حوار دون تأخير ودون شروط مسبقة، وتطبيق إصلاحات حقيقية والتي هي الحل الممكن الوحيد للنجاح في مواجهة التحديات التي يواجهها ذلك البلد). وأضافت انه (بموجب المواثيق الدولية لحقوق الانسان الموقعة عليها البحرين، فان لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، وكذلك حق الاستئناف الفعال للحكم).

الخارجية السويسرية، ٢٠١١/٥/٦: (تدعو الخارجية السويسرية السلطات في البحرين الى الغاء حكم الإعدام.... لقد أعربت سويسرا عن قلقها بشأن التوتر السياسي في البحرين عبر علاقاتنا وسوف تستمر في دعوة تلك السلطات بنشاط للإستمرار في بذل جهودها للدخول في حوار وطني).

رئيسة وحدة علاقات شبه الجزيرة العربية وإيران والعراق بالمفوضية الأوروبية، باتريشيا لومبارت كوساس، ٢٠١١/٥/١٠: (المفوضية تتطلع إلى تطبيق الحوار الوطني الشامل للاستمرار في عملية الإصلاح والتطوير الذي تبنته مملكة البحرين طوال العشر سنوات الماضية، فالمشروع الإصلاحي مثل نموذجاً للديمقراطية

نماذج من بواعث القلق

وزير الخارجية البريطاني، ٢٠١١/٤/٢١: (لازلت قلقاً بشأن الأحداث في البحرين. فبالرغم من أن الأوضاع الحالية تبدو أكثر هدوءاً، هناك تقارير كثيرة ذات مصداقية تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان. ان اعتقال قيادات معارضة وتقارير عن حالات وفاة في الإحتجاز، ومزاعم التعذيب والحرمان من الحصول على العناية الصحية، تثير قلقنا الشديد. أدعو الحكومة أن تحقق في ذلك بشكل شامل وشفاف. أحث السلطات البحرينية بأن تتصرف وفق القانون، وأن تلتزم بالمعايير الدولية فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين. يجب احترام الحقوق المدنية لقيادات المعارضة السلمية وحقوقهم في حرية التعبير والتجمع. الأحداث في الشرق الأوسط تظهر حاجة الحكومات الى الإستجابة للتغيير بدل القمع، إن كانت تسعى لاستقرار طويل الأمد، وللرخاء. أشجع الحكومة البحرينية والقيادات في كلا الطائفتين لإظهار قيادة حقيقية في تعزيز التسامح، وإظهار الإلتزام المشترك لمستقبل البحرين. إنه لأمر أساسي أن تستمر عملية الإصلاح السياسي التي أطلقها الملك حمد بن عيسى آل خليفة. ومن المهم أن يسمح لشعب البحرين بأن يقرر مستقبله بنفسه. إن الحوار هو الطريق لتحقيق تطلعات كل البحرينيين وأحث كل الأطراف للإنخراط فيه).

رئيس البرلمان الأوروبي، ٢٠١١/٤/٢٨: (أدين حكم الإعدام الصادر بحق أربعة من المتظاهرين في البحرين وأدعو الى إعادة النظر في عقوبتهم). وأضاف: (البرلمانات الأوروبية تدعو حكومة البحرين وغيرها من الأطراف للدخول في حوار هادف وبناء من دون تأخير أو شروط مسبقة من أجل إحداث إصلاحات).

جاكوب سوليفان، الخارجية الأميركية، ٢٠١١/٤/٢٩: حول أحكام أعدام: (نحن قلقون من السرعة التي جرت فيها المحاكمة والأحكام التي صدرت. من وجهة نظرنا، وقد عبرنا عنها مرات عدة، إنه من المهم أن تجري المحاكمات بشكل شرعي وشفاف وأن تكون ذات صدقية. من المحتم أن تتقدم جميع الأطراف نحو حوار سياسي شامل. إنها رسالة وجهناها إلى أعلى السلطات في الحكومة البحرينية).

برنار فاليريو، المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، ٢٠١١/٤/٢٩: (ندعو السلطات البحرينية إلى عدم تنفيذ العقوبة، لقد عاد الهدوء وحن وقت البحث عن سبل إجراء حوار صادق بين

والتعايش السلمي الذي تهتم به المفوضية في دول الخليج العربي).

ناطق باسم الخارجية البريطانية، ٢٠١١/٥/١٣: (مازال لدى الحكومة البريطانية قلق كبير لسماع أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وخصوصاً الاعتقالات واسعة النطاق للناشطين السياسيين، وعدد كبير من الأطباء والمرضى. من الضروري أن يتمكن الطاقم الطبي من معالجة المرضى دون تدخل سياسي. كما يجب أن يتمكن المتهمون من توكيل محامين عنهم، وأن يحاكموا أمام محاكم مستقلة ومحيدة. إننا نستمر بمناشدة الحكومة البحرينية بالإيفاء بكافة التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، وصون الحريات السياسية، والمساواة في توفير العدالة للجميع وسيادة القانون. ويجب أن تتوفر لكافة المعتقلين الآن كل الإجراءات وفق الأصول القانونية المتبعة. كما يتعين على الحكومة البحرينية اتخاذ خطوات سريعة وملموسة لإجراء التحقيقات التي التزمت بإجرائها بشأن الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن البحرينية. إن إعلان جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة بأن حالة الأمن الوطني في البحرين سوف ترفع في الأول من يونيو يعتبر خطوة مشجعة تجاه تحقيق الاستقرار في المدى الطويل. ونحن نتطلع إلى اتخاذ إجراءات عملية دعماً لهذا التحرك. كما نرحب بإعلان الحكومة البحرينية مؤخراً بالتعجيل في التحقيق بحالات الوفاة بين المعتقلين وضمان المساءلة عن أي إساءات).

وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١١/٥/١٧: (أكد ستينبرغ، نائب وزيرة الخارجية، التزام الولايات المتحدة الدائم بإقامة شراكة قوية مع كل من شعب البحرين وحكومته، وأكد أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان العالمية، كما حث جميع الأطراف على انتهاج سبيل المصالحة والحوار السياسي الشامل).

وزير الدولة للشؤون الخارجية، اللورد هاو غيلدفورد، في نقاش في مجلس اللوردات حول الوضع البحريني في ٢٠١١/٥/١٩: (الحكومة البريطانية على علم بالإدعاءات المتعلقة بتصرفات الحكومة البحرينية تجاه بعض الطلبة البحرينيين الذين يدرسون هنا. نحن قلقون جداً من ذلك. ناقش سفيرنا في البحرين المسألة مع وزير العدل في ٤ مايو، قائلاً بأن من الخطأ معاقبة الطلبة لأنهم عبروا عن حقهم في مظاهرة سلمية، وفقاً للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية. أوضحنا أن الطلبة أحرار في القيام بنشاطاتهم هنا طالما لم يرتكبوا جرائم. هذا هو القانون، وقد أوضحنا هذا الأمر بشكل جلي للسلطات البحرينية. سنقوم بالطلب من الحكومة البحرينية بأن تمتنع عن تدمير أماكن العبادة، وربما قمنا بذلك فعلاً. علمنا بأن السلطات البحرينية قد وافقت على رفع قانون الطوارئ، والتعجيل في التحقيقات بشأن الوفيات في الإحتجاز، وأنها وافقت على دعوة الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات مستشفى السلمانية. هناك طريق طويل للمضي فيه قبل أن يبدأ الحوار. بين الحكومة والمعارضة. الذي نرغب أن تنظمه السلطات البحرينية. لقد حثنا الحكومة البحرينية لخلق المناخ الملائم للبدء بالحوار. هذا هو الضغط الذي وضع على السلطات هناك في الوقت الحاضر، ونحن نزمع الإستمرار فيه).

وزارة الخارجية الأميركية، ٢٠١١/٥/١٩: (لوزارة الخارجية تاريخ طويل في دعم جهود الإصلاح في البحرين، من خلال الانخراط الدبلوماسي المباشر والمشاريع المنفذة ضمن مبادرة الشراكة الأميركية للشرق الأوسط. خلال السنوات الثماني الماضية، عملت مبادرة الشراكة مع شركاء بحرينيين على أجندة إصلاحية تركز على التعددية السياسية، وحقوق المرأة، وتمكين الشباب، والعمال، وتقوية المجتمع المدني، والإصلاح القانوني والقضائي. تضمن الانخراط حول هذه القضايا الفرص للحوار والتعاون بين الحكومة والمعينين بالموضوع من خارج الحكومة. تدعم مبادرة الشراكة الأميركية للشرق الأوسط نمو وطموحات المجتمع البحريني المدني المسالم. وقد ركزت البرامج الأخيرة مع الشركاء من المجتمع المدني على نشر التوعية حول حقوق المرأة على مستوى المجتمع الأهلي، وإعداد أفلام وثائقية وإعلانات عبر المحطات العامة حول العنف الأسري، وإجراء تدريبات حول حقوق المعوقين، وتعزيز المجتمع المدني، ونظام الحكم والشفافية، وحقوق الإنسان، ورصد وسائل الإعلام، وتدريب المرشحات من النساء.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بدأت جمعية المحامين الأميركيين العمل، بتمويل من مبادرة الشراكة الأميركية للشرق الأوسط، مع وزارة العدل ونقابات المحامين المحلية لرفع القدرات القضائية، وتحسين وضع التشريعات، وتعزيز العمل الاحترافي بين مسؤولي الوزارة.

التواصل الدبلوماسي: شددت السفارة الأميركية على برامج الشباب، بما في ذلك تحسين التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، وبرامج التبادل والمنح الدراسية التي تركز على البحرينيين الشباب الواعدين.

ألقت الوزيرة كلينتون الكلمة الرئيسية خلال حوار المناامة في البحرين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حيث سلطت الضوء على (الأمن الإنساني) كأحد المبادئ الرئيسية الأربعة الحاسمة للمحافظة على أمن الخليج. وقد عرّفت الأمن الإنساني على أنه يشمل المشاركة في الحكم، وحرية التعبير، وحرية الوصول إلى التعليم وفرص العمل، وتمكين المرأة. وخلال وجودها في المناامة، نظمت الوزيرة أيضاً اجتماعاً عاماً مفتوحاً للانخراط المباشر مع المجتمع المدني والشباب. قامت كاثي فيتزباتريك، مساعدة وزيرة الخارجية في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، بزيارة البحرين في ١١ كانون الثاني/يناير للانخراط مع حكومة البحرين وللدعوة إلى الإصلاحات، التي تشمل سياسات الاحتجاز، والالتزام بالإجراءات القضائية الشفافة، وتطوير المجتمع المدني. وزار مساعد وزيرة الخارجية فيلتمان البحرين خمس مرات منذ بدء المظاهرات في شباط/فبراير الماضي لمناقشة الاضطرابات والإصلاح السياسي. كما عبرت وزارة الخارجية عن قلقها العميق حول احتجاز قيادات المجتمع المدني والسياسيين المعارضين، وكذلك التحركات البحرينية لقمع النشاطات السياسية المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة. وأصدرت الوزيرة كلينتون بياناً في ١٩ آذار/مارس دعماً للإصلاح السياسي في البحرين، حيث قالت، (هدفنا هو تحقيق عملية سياسية موثوق بها،

يمكنها الاستجابة للطموحات المشروعة لجميع شعب البحرين). أيضاً، زار مساعد وزيرة الخارجية البحرين في ١٧ أيار/مايو وأكد التزام الولايات المتحدة القائم منذ وقت طويل بالشراكة القوية مع شعب وحكومة البحرين على حد سواء، وشدد على أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية. كما حث جميع الأطراف على اتباع مسار يؤدي إلى المصالحة والحوار السياسي الشامل).

الرئيس أوباما، ٢٢/٥/٢٠١١: (لا يجب أن تدمر مساجد الشيعة. لقد أصررنا بشكل علني وبشكل شخصي على أن الاعتقالات الجماعية والقوة الغاشمة تتنافى مع الحقوق العالمية لمواطني البحرين، وسنواصل ذلك، وهذه الخطوات لن توقف الدعوات الشرعية للإصلاح. السبيل الوحيد للمضي قدماً هو أن تنخرط الحكومة والمعارضة في حوار، ولا يمكن إجراء حوار حقيقي في ظل وجود عناصر من المعارضة السلمية في السجن. ويجب على الحكومة تهيئة الظروف للحوار، كما ويجب على المعارضة أن تشارك لصياغة مستقبل عادل لجميع البحرينيين).

مجلس الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي، ٢٣/٥/٢٠١١: (يشجع الإتحاد الأوروبي البحرين بشدة على ضمان احترام حقوق الإنسان كاملة والحريات الأساسية، بما فيهم حرية التعبير والمساءلة في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان متضمناً حالات التعذيب وسوء المعاملة. ويشجع الإتحاد الأوروبي أيضاً إقامة محاكمات عادلة وشفافة بما فيها قضايا الأطباء، وأن يسمح للمراقبين المستقلين التواجد عند القيام بالإجراءات القانونية الجارية. ويرحب الإتحاد الأوروبي بقرار ملك البحرين، حمد بن عيسى، والذي ينص على رفع حالة الطوارئ في الأول من يونيو. ونحن نتطلع إلى الخطوات الفعلية التي ستدعم هذه الخطوة. مرة أخرى، يحث الإتحاد جميع الأطراف على الشروع السريع في حوار هادف لتحقيق الإصلاحات التي ستتيح فرصاً حقيقية للتصدي لتحديات البلاد بنجاح).

متحدث باسم الخارجية الفرنسية، ٢٤/٥/٢٠١١: (فرنسا، شأنها شأن شركائها الأوروبيات، تعارض بشدة أحكام الإعدام في أي مكان وضمن أية ظروف. ندعو السلطات البحرينية الى عدم تطبيق حكم الإعدام بحق اثنين من المواطنين البحرينيين. حان الوقت للبحث عن طرق لقيام حوار مخلص ومصالحة بين الأطراف، باعتباره الحل الوحيد والدائم للأزمة السياسية في البحرين. ان احترام الحريات الأساسية وعدالة الإدارة القضائية والشفافية أساسية من أجل تحقيق ذلك).

وليام هيج، وزير الخارجية البريطاني، بعد لقائه بولي العهد، ٢٦/٥/٢٠١١: (كان لقائي بولي العهد بناءً. أوضحت بأن المملكة المتحدة قلقة جداً بشأن الاعتقالات الأخيرة للمتظاهرين، والطاقم الطبية، وطبيعة الإتهامات التي وجهت لهم. وعبرت عن قناعتني بأن التجاوب مع التطلعات المشروعة للشعب البحرين عبر الإصلاح وليس القمع كان الطريق الأفضل لضمان الإستقرار. اتفقنا على الحاجة لحل سياسي، ورحبت بالدور الذي ينوي ولي العهد لعبه في بناء حوار أدعو حكومة البحرين الى خلق الظروف التي يمكن من خلال تطبيقها

مشاركة كل الأطراف في الحوار، بما فيها جماعات المعارضة).
بان كي مون، ٣/٦/٢٠١١: رَحَّب بدعوة الملك للحوار الوطني، ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة فيه بغية التوصل إلى توافق عام لما فيه خير وصالح المجتمع البحريني بجميع أطرافه، وبما من شأنه كفالة الاستقرار والأمن والتقدم.

وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، ٧/٦/٢٠١١: (يجب تسوية الوضع في اليمن والبحرين عن طريق الحوار بين الأطراف المتنازعة وليس بقرارات لمجلس الأمن الدولي. إن ما يحدث في البحرين يثير قلقاً بالغاً لدى روسيا. الأحداث في البحرين تنطوي على مخاطر جدية، على رغم أنها قد تبدو غير ملفتة للانتباه من النظرة الأولى). وأكد أنه يجب أن تقوم التسوية على أساس عملية المصالحة الوطنية والوفاق وعلى وساطة بناءة من قبل الدول المجاورة).

بيان للبيت الأبيض عقب لقاء أوباما وولي العهد، ٧/٦/٢٠١١: (أعرب الرئيس عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها حالياً ولي العهد في اطلاق حوار وطني، وشدد على ضرورة توصل المعارضة والحكومة الى تسوية تقدم لجميع البحرينيين مستقبلاً افضل. من اجل توفير الشروط لحوار مثمر، شدد أوباما على أهمية متابعة التزامات الحكومة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان قضائياً).

وليام هيج، وزير الخارجية البريطاني، أمام البرلمان البريطاني، ٧/٦/٢٠١١: (نحن قلقون إزاء التطورات في البحرين، ولاسيما اعتقال ومحاكمة عدد كبير من السياسيين والأطباء والمرمضين، وورود مزاعم عن التعذيب.. أثرت هذا القلق وضرورة قيام حكومة البحرين بالوفاء بجميع التزاماتها حيال حقوق الإنسان حين التقيت ولي عهد البحرين في لندن الشهر الماضي. ونحن نرى أن الحوار العاجل بشأن الإصلاح السياسي الحقيقي هو السبيل الوحيد لمعالجة التطلعات المشروعة للشعب البحريني، وضمان الاستقرار على المدى الطويل. أرحب برفع قانون حالة السلامة الوطنية في ١ يونيو، وإعلان ملك البحرين عن حوار وطني شامل يبدأ في ١ يوليو. إن حواراً فورياً وحقيقياً بشأن الإصلاح السياسي، هو الطريق الوحيد لمعالجة القلق المشروع لدى شعب البحرين، ولضمان استقرار بعيد المدى. ولي العهد حريص جداً لبدء الحوار الوطني ولحشد الأصوات المعتدلة في كلا جانبي المجتمع البحريني المنقسم - مع الأسف - بشكل طائفي حاد. من المهم تشجيع كل الأطراف للعودة الى حوار حقيقي. ليس هناك أية مخرج للبحرين للتقدم باتجاه المستقبل بدون حوار ناجح بين كلا الطائفتين. يجب أن نكون في جانب الحوار، والاستمرار في طرح بواعث قلقنا الشديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان. واحدة من أهم القضايا المزعجة هو اعتماد المحاكم العسكرية في مثل هذه القضايا).

وزيرة الخارجية الأميركية، بعد لقائه ولي العهد، ٧/٦/٢٠١١: (إنه لأمر مهم تلك النقاشات مع ولي العهد والسماع مباشرة منه بشأن الخطط التي تزمع البحرين القيام بها، فيما يتعلق بالتعاطي مع القضايا المطروحة هنا، وخلق الظروف من أجل إصلاح سياسي واقتصادي. البحرين شريك مهم للولايات المتحدة، ونحن ندعم الحوار الوطني، والعمل الذي يقوم به ولي العهد، ونتطلع لاستمرار ذلك).

البحرين: الإلتزام بالحوار وحقوق الإنسان

كان صعباً على الملك وولي العهد أن يشهدا تراجعاً للمشروع الإصلاحى، وتراجعاً في سمعة البحرين بسبب الأخطاء والتجاوزات. ولكن ظروف الأزمة، وانتصار خطاب التشدد، وسيادة العاطفة الفئوية، وتحكم الشارع بالقرار السياسي لعدد من اللاعبين، أدت الى ما أدت اليه. يظهر بشكل مجمل أن الملك وولي العهد اللذين أطلقا مبادرة حوار كمخرج للأزمة، كانا يريدان ضبط الأمن والإستقرار وسيادة القانون، مع الحد الأدنى من الخسائر، ولكن الأمور لم تجر بالضرورة على هذا النحو، نظراً لضعف الضبط أثناء الأزمة، والهيجان العام، وتفشي الروح الطائفية.

لكن من الواضح، أن الحكومة أدركت حجم الأخطاء التي جاءت في سياق اجراءاتها، كما أدركت حجم القلق الذي انتاب أصدقاء البحرين في الخارج، والتأثيرات السلبية على مستقبلها وسمعتها، ولذا حاول الملك وولي عهده استعادة ضبط الأوضاع، وحل المشاكل والقيام بخطوات تصحيحية، عبر التأكيد على القانون وسيادته، وعلى مواجهة التجاوزات، والعودة الى مشروع الإصلاح الذي يتضمن كل مفردات الإحترام للمواطنين وتحقيق حرياتهم وتطلعاتهم، والبدء بأسرع وقت ممكن بالحوار الوطني كمخرج أساس للأزمة السياسية. وقد انعكس كل هذا على تصريحات القيادة السياسية وعدد من المسؤولين، وشهدنا مؤخراً بداية خطوات تصحيحية على الأرض، يؤمل لها أن تتواصل وتهيئ المناخ اللازم للحوار والمصالحة الوطنية. فيما يلي مقتطفات من التصريحات والمواقف للمسؤولين:

الوطني الشامل الذي دعا له الملك، وطرح ما لديها من آراء ومقترحات من أجل صالح الوطن، وأن يتمسك الجميع بالحوار، ويحرص أشد الحرص على إنجاحه، باعتباره المخرج الآمن الذي يؤسس لمرحلة جديدة من النهضة والتقدم الشامل.

سمو ولي العهد، بعد لقائه بوزير الخارجية البريطاني، ٢٥/٥/٢٠١١: (هناك نشاط كبير للتعامل الشامل مع قضايا أساسية تهم المستويين الوطني والدولي، حيث إن هدفنا هو البناء على المسيرة التاريخية في التنمية والإصلاح والتي هي واضحة وجليّة عندما نراها من منظور إقليمي واسع..



ملكة البحرين ملتزمة وبشكل كامل بالإصلاح المستمر ضمن إطار المشروع الإصلاحى الذي يقوده عاهل البلاد جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وأن مواصلة خطوات التقدم فيه تستند إلى أسس التوافق والاستقرار والاستدامة والمسؤولية، مع وضع

أهداف واقعية نصب أعيننا تكون قابلة للتحقيق ومقبولة للبحرينيين جميعاً... البحرين تمكنت من تجاوز وتخطي الصعوبات في السابق، وستتمكن من ذلك مجدداً كبلد موحد بقيادة جلاله الملك... الأحداث المؤسفة التي وقعت كانت مختلفة في طبيعتها، وجاءت كنتيجة سلبية لرفض أحد الأطراف الاستجابة لمبادرة جلاله الملك في بدء حوار وطني شامل، والذي تشرفت بتكليفى به من جلالته، وانعكس ذلك على طبيعة المجتمع البحريني، وسبب حالة من الاستقطاب غير المقبول، وأدى إلى إعطاء المجال للمتشددين لخلق حالة اضطراب وعنف، ما استدعى تطبيق قانون السلامة الوطنية للحيلولة دون تفادي الوضع ووقوع مصادمات تقسم المجتمع).

جلالة الملك، ٣١/٥/٢٠١١: (إن ما مرّ بنا من أحداث خلال الفترة الماضية لا يجب أن نتوقف عنده إلا من أجل استخلاص الدروس



والعبر، فعملية الإصلاح قد تحركت منذ بداية الإجماع التاريخي على ميثاق العمل الوطني الذي قرر من خلاله شعب البحرين الكريم الانتقال إلى فصل جديد من تاريخه، ليكون

عنوانه التحديث الشامل والحياة الكريمة، وتكريس التمثيل الشعبى والمشاركة في صنع القرار وبناء حاضر أبناء البحرين، ورسم مستقبل الأجيال القادمة. إن الإصلاح هو المشروع الذي لم ولن نحيد عنه... من الذي لا يريد أداء حكومياً أكثر كفاءة؟ أو تمثيلاً تشريعياً أكثر فعالية؟ أو جمعيات سياسية ومؤسسات مجتمع مدني تعمل في إطار الوحدة الوطنية والتزام حكم القانون؟... من لا يريد ذلك فهو لا يؤمن بالتطور، كما أنه لن يستطيع أن يوقف السير الطبيعي الصحيح لتقدم حياة الشعوب... الحوار هو خيار استراتيجي وطني للوصول إلى الحلول المطلوبة والمتوافق عليها. إننا نوجه السلطتين التنفيذية والتشريعية للدعوة لحوار للتوافق الوطني بشأن الوضع الأمثل لمملكة البحرين، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل - ودون شروط مسبقة - ليبدأ مع بداية شهر يوليو من هذا العام، لبيادر الجميع بالاشتراك فيه.. من أجل دفع عجلة الإصلاح لمزيد من التطور في كافة المجالات، والمساهمة في ترسيخ قواعد المشروع الإصلاحى).

رئيس الوزراء، سمو الأمير خليفة بن سلمان، ٥/٦/٢٠١١: دعا جميع أطراف المجتمع إلى أن تشارك بإيجابية ووطنية في الحوار

أقود أمتي الى الأمام. نحن ملتزمون بالإصلاح في المجالين السياسي والإقتصادي، وأود أن أؤكد مكرراً على العمل مع حليفتنا الولايات المتحدة، من أجل تحقيق (ذلك).



سمو ولي العهد،
٢٠١١/٦/٨: (ضمان
نجاح الحوار يتطلب
مشاركة جميع الأطراف
وتوافقها مع التمسك
بإصرار الشعب البحريني بكل مكوناته على روح الوحدة والتلاحم
والاعتدال).

معالي وزير الخارجية، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة،
٢٠١١/٥/١٨. **في مقابلة مع PBS NewsHour:** البحرين تدرس حالياً إطلاق سراح بعض الموقوفين، وأنها في المرحلة الحالية لا تسعى لحوار حكومة ومعارضة، وإنما لحكومة تسعى لتحقيق المصالحة لكل الشعب بمختلف مكوناته. وبشأن تصريحات المفوضية



السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي وصفت الإجراءات الأمنية في البحرين بالقاسية، ودعت إلى التحقيق فيها من قبل الهيئات الدولية، قال الوزير: (نحن نسمع كل ما يقال، ولا نقول إن هناك من لا يقول الحقيقة. ولا شك أننا نرى ونسمع المبالغات في جميع أنحاء العالم. ولكن ذلك لا يعني أننا ندعي بأننا «ملائكة» تماماً. ونحن نتطلع بالتأكيد إلى الصورة بأكملها والنظر فيما حدث. وإذا كان هناك أي خطأ فيما حدث، فلن نتسامح مع ذلك أبداً).

معالي وزير الخارجية، ٢٠١١/٦/١: (توجد إرادة شعبية وجهود حكومية حثيثة للتعامل الشامل مع القضايا الأساسية التي تهم الصعيد الوطني. هدف المملكة هو البناء على المسيرة التاريخية للتنمية والإصلاح. ومملكة البحرين ملتزمة، بشكل كامل، بالإصلاح المستمر ضمن إطار المشروع الإصلاحي، وأنها لن تتراجع عن ذلك).

معالي وزير الخارجية، ٢٠١١/٦/٢، قال بأن البحرين ملتزمة بالحوار الوطني الذي دعا له عاهل البلاد، وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأشار الى أن البحرين هدفها تطبيق تلك المعايير تأكيداً لاهتمامها بهذه الحقوق، لذلك شجعت القطاع الخاص على إعادة العمال المفصولين، وأنشأت لجنة وزارية لمراجعة التظلمات والإفراج عن الكثير من المتهمين في مختلف القضايا. كما أكد استعداد البحرين تطوير تجربتها الديمقراطية لتلبي طموحات المواطنين، مؤكداً في الوقت ذاته أن الحوار الوطني في ظل المؤسسات الديمقراطية كفيل بتلبية طموحات المواطنين. وأضاف بأن البحرين تعمل على تهدئة التوجهات الطائفية في المجتمع، تمهيداً لانطلاقة الحوار الوطني، وأكد أن بلاده ستستمر في تعزيز حقوق الإنسان وهي تتعاون حالياً

سمو ولي العهد، ٢٠١١/٦/٤: (مملكة البحرين ماضية بثبات نحو عهد جديد بفضل الجهود الرامية إلى تعزيز المكتسبات الديمقراطية المستمرة من خلال المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة). وأكد خلال لقائه مع بان كي مون في ٢٠١١/٦/٣ على: التزام مملكة البحرين بالحوار الوطني الشامل الذي دعا إليه جلالته الملك للوصول إلى توافق حوله بين جميع فئات المجتمع عبر المؤسسات الديمقراطية، وصولاً إلى تعزيز الوحدة الوطنية وصون السلم الأهلي. كما شدد على التزام مملكة البحرين الثابت والراسخ بمبادئ حقوق الإنسان، واحترامها للحريات الأساسية بما فيها حرية التجمع والرأي في ظل الشرعية والقانون والدستور.

سمو ولي العهد، ٢٠١١/٦/٤: أعرب عن إيمانه (بضرورة أن يكون الحوار شاملاً ومفتوحاً للجميع، حيث يجب أن يضم الحوار جميع الآراء وأن يتم وفق مبدأ الإجماع، لكي تكون نتائجه مستدامة الأثر. ومن هذا المنطلق يتعين على الجميع المشاركة). وأضاف: إن (امتلاكنا إطاراً اقتصادياً قوياً، وترافق ذلك مع الإصلاحات السياسية والاجتماعية المرتقبة التي ستضاف إلى مسيرتنا في مملكة البحرين من خلال الحوار، يشجعنا على التطلع إلى المستقبل بكل ثقة).

سمو ولي العهد يؤكد عقب لقائه الرئيس الأمريكي، ٢٠١١/٦/٧: (أرحب بدعم الرئيس أوباما وتفهمه فيما يتعلق بالحوار الوطني القادم، وكذلك ملاحظاته بشأن الظروف المطلوبة لضمان نجاحه. أشاطر الرئيس تماماً فيما يتعلق برويته فيما يتعلق باحترام الحقوق العالمية، واستمرار البحرين في عملية إصلاحية جادة، والتي لها أولوية أساسية في المملكة. الولايات المتحدة الأمريكية حليف تاريخي



للمملكة، وهي على أعتاب الدخول في مرحلة جديدة من الإصلاح. إن التزام البحرين المستمر ببرنامج الإصلاح، الذي أطلقه الملك قبل عقد، لن يتزعزع. إن اعلان

ترحيب والتزام مختلف الأطراف السياسية في المملكة بمبادرة الحوار، مؤشر هام على أن استمرار عملية التنمية الديمقراطية في مملكة البحرين، لا بد أن تكون مقرونة بالاستقرار، وأن تتم بالتوافق. عملية الاصلاح لن تكون سهلة، وستواجه العديد من التحديات التي يتعين تخطيها، بما في ذلك معالجة القضايا التي قسمت المجتمع البحريني وأدت الى استقطابات فيه. البحرين تتعلم من هذه الفترة القريبة، وقامت بخطوات لضمان أن يكون تناول القضايا المطروحة والدروس المستفادة من الماضي القريب قد أفادت مستقبلنا. اتجاهاً قد تم تحديده الى الأمام نحو إصلاحات أشمل ينتفع منها الجميع).

سمو ولي العهد بعد لقائه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ٢٠١١/٦/٧: (انه لا اختبار عظيم، ولكنه يمثل فرصة عظيمة أيضاً، أن

مع جميع المؤسسات الحقوقية، وأنها ملتزمة بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

معالي وزير العدل في لقاء صحافي، ٢٠١١/٦/٢: جلالة الملك (يريد من جميع المواطنين ان يتجهوا إلى مشاركة ايجابية فعالة

وزارة الداخلية: دريصون على

محاسبة موظفينا قبل الأخيرين

أكد الوكيل المساعد للشئون القانونية (٢٠١١/٦/٢) في وزارة الداخلية، أن منهج الوزارة وأسلوب عملها يقوم على الالتزام بالدستور والقانون، ولذلك فهي تعمل بمجموعة من الضمانات والضوابط التي تكفل ضمان الالتزام بعدم وقوع تجاوزات بشأن المقبوض عليهم أو في أي تعامل مع الجمهور، وفي حال وقوع أي تجاوزات فإن هناك إجراءات يتم اتخاذها بهذا الشأن، فالوزارة تحرص على محاسبة منتسبيها قبل محاسبة الآخرين، حيث يتم التحقيق في أي شكوى تتعلق بأي تجاوزات تقع من منتسبي الوزارة أياً كان مضمونها أو سببها، سواء كانت بشأن التعامل بمراكز الشرطة أو مراكز التوقيف أو بالطريق العام، وهو واجب والالتزام قانوني تقوم به الوزارة.

وبين الوكيل المساعد للشئون القانونية إلى انه في عام ٢٠١١ بلغ عدد الموضوعات التي تم التحقيق فيها (٢٠) قضية خاصة بشكاوى وإدعاءات ضد رجال الشرطة لسوء المعاملة والاعتداء على سلامة جسم الغير، حيث تم إحالة (٤) قضايا إلى المحاكمة الجنائية، ولا زالت (١٢) قضية قيد التحقيق، في انتظار ورود تقرير الطبيب الشرعي أو لعدم حضور المجني عليه لسؤاله، في حين تم حفظ (٥) قضايا والتقرير فيها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الجنائية، أو لعدم صحة الواقعة، أو لعدم كفاية الأدلة.

وأضاف انه قد تم التحقيق من قبل إدارة المحاكم العسكرية (النيابة العسكرية بوزارة الداخلية) في واقعة وفاة أحد الموقوفين والتي حدثت في شهر أبريل ٢٠١١ حيث تم استجواب أفراد الحراسة ومسئولي مركز التوقيف حيث انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة ضد اثنين من مسؤولي الحراسة على عنبر التوقيف الخاص بالمتوفى لارتكاب بعضهم لتجاوزات في التعامل معه، ومخالفة ثلاثة آخرين للقانون لعدم إبلاغ مرؤوسيه عن الواقعة، وتم إحالتهم للمحاكمة الجنائية.

كما تم أيضا التحقيق في وفاة اثنين آخرين من الموقوفين، وانتهت التقارير الطبية المبدئية إلى أن وفاة أحدهما بسبب حالته المرضية (مرض السكر)، وما زالت التحقيقات جارية بشأنهما، بالإضافة إلى أن التحقيقات في وقائع الوفاة التي حدثت أثناء الأحداث الأخيرة لازالت جارية تمهيدا لإعدادها للتصرف.

والا تؤثر الفترة الماضية على الوشائج الاجتماعية، وعلى طبيعة نظرة البحرينيين إلى علاقاتهم ببعضهم بعضا، كذلك الا تؤثر على ما اعتدنا عليه من طرق للتداول في ما بيننا، والا يفتح المجال لاختطاف الحوار عن طريق إنزال الناس إلى الشارع ويؤخذ الحوار إلى الشارع، فقطعياً لا يوجد حوار في الشارع، بل هي عملية تؤدي إلى استقطابات في المجتمع، ولا يستطيع احد ان يتحاور في الشارع. اعتقد ان الجميع تألم من المرحلة الماضية، ولا احد يريد ان يعود إلى الورا، نريد أن نؤكد أن الابواب مفتوحة وأن الحوار لم ينقطع، وأن هناك حواراً للتوافق الوطني فلا بد من التحضير له. يجب التركيز على كيف نريد ان نرى البحرين بعد الأزمة. المرحلة القادمة سوف تشهد مرحلة تغيير كبيرة، ونقاش واسع وشفاف، وهو ما يشكل فرصة أمام الناس بأن يخرجوا من معاناتهم بتجربة أكثر صقلاً ووعياً وإدراكاً).

وزير العدل، ٢٠١١/٦/٢: (وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف كانت قد أعلنت قبل خطاب الرئيس الامريكي بحوالي شهر إعادة بناء دور العبادة ضمن خطط لتطويرها، ونحن لا نتكلم برود أفعال تحددها تصريحات دولية في هذا الأمر، فنحن أعرف باحتياجات بلدنا، وبناء أماكن العبادة على أسس سليمة).

سعادة جواد بن سالم العريض نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة المشكلة للنظر في الأحداث التي وقعت منذ ١٤ فبراير ٢٠١١، ٢٠١١/٦/٨: إجتماعات اللجنة ستتواصل خلال الفترة القادمة بغية معرفة الظروف والأسباب التي أدت إلى وفاة عدد من المواطنين والمقيمين خلال الأحداث التي وقعت.

سعادة وزير العمل، ٢٠١١/٥/١١: (باب التظلم لا يزال مفتوحاً لكل من يملك أدلة ووقائع تثبت أن فصله يعد فصلاً تعسفياً

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو للبت

بسرعة في قضايا المفصولين والموثوقين

ناشدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٠١١/٦/٩، القطاعين العام والخاص، سرعة البت في قضايا الموظفين الموقوفين والمفصولين عن أعمالهم. وأكدت المؤسسة على ضرورة احترام جميع حقوق الموظفين في القطاعين العام والخاص المكفولة في الدستور والتشريعات النافذة، وأن يتخذ القطاعان - وبسرعة - الإجراءات القانونية الكفيلة بتحديد الوضع القانوني للموظفين، والنظر في تخفيض عدد حالات المفصولين، ما لم يثبت ارتكاب الموظف أي مخالفات أو جرائم تعاقب عليها القوانين ذات العلاقة. ورأت أن الفصل يتناقض والتوجيهات الرسمية بشأن الدعوة إلى الحوار الوطني وتهيئة الأجواء الداعمة لهذه المبادرة الكريمة.

المشكلة مؤخراً؛ لافتاً لوجود بعض أخطاء التسرع في تسريحهم والتي من الممكن تصحيحها.

وزارة البلديات، ٢٥/٥/٢٠١١: (إشارة إلى ما نشر عن تعرض بعض دور العبادة للهدم والتخريب، تؤكد الوزارة بأن جميع أعمال إزالة المنشآت غير المرخصة تمت ضمن المهام المناطة بالبلدية في الرقابة على المباني والتحقق من عدم انشاء اي منشأة دون ترخيص او بالمخالفة لاحكام القوانين...، وعليه فإن الوزارة تنفي قطعياً وجود أي أضرار قد نجمت عن عمليات إزالة هذه المخالفات. وتشير الوزارة إلى أن عملية إزالة المنشآت غير المرخصة، يأتي من أجل تنظيم الأحياء السكنية والطرق، ولمنع أي تأثير سلبي على المنظر العام لهذه المناطق كما أنها تعطل بعض مشاريع البنية التحتية.. وتنفي وتفند الوزارة ما نشر حول تخريب دور العبادة، وتؤكد بأن هذا الأمر هو عار من الصحة جملة وتفصيلاً، بل يسبب بلبلة لدى الرأي العام، وتشير الوزارة إلى أنه تم فقط إزالة الأجزاء المخالفة في دور العبادة، وهذا الأمر مستند عليه بالأدلة والصور الموثقة).

وزير التربية: إعادة بعثات الطلبة بشروط

قال وزير التربية، د. ماجد النعيمي، في ٢٥/٥/٢٠١١: (سبق للوزارة أن أوقفت عدداً من البعثات لطلبة بحرينيين في الداخل والخارج بسبب مشاركتهم في اعتصامات ومسيرات مسيئة للوطن، مخالفين بذلك الدستور والقوانين المرعية في مملكة البحرين، وذلك إلى حين اتضاح حقيقة ما نسب إليهم من أفعال وممارسات مخالفة لأنظمة الابتعاث. ولما تبين للوزارة من خلال التظلمات والالتماسات التي قدمت من عدد كبير من هؤلاء الطلبة وأولياء أمورهم، وما أبدته الغالبية العظمى منهم من تأكيدات بعدم العودة إلى ما بدر منهم من أفعال مخالفة للقانون، مع الاستعداد الكامل للالتزام بأنظمة الابتعاث، قررت الوزارة ما يلي: أولاً: إعادة صرف المخصصات والرسوم الجامعية للطلبة. ثانياً: إلزام الطلبة الذين أظهرت عمليات التقصي والمراجعة تورطهم مباشرة في تلك الأعمال بالتوقيع على تعهد بعدم العودة إلى ارتكاب مثل هذه المخالفات، وعدم الإساءة إلى مملكة البحرين في الداخل والخارج، مع توقيع أولياء أمورهم على نفس التعهد، ويعد ذلك بمثابة إنذار نهائي لهؤلاء الطلبة. وعلى هؤلاء الطلبة المتواجدين حالياً بالخارج مراجعة الملحقيات الثقافية بدول الإقامة للتوقيع على التعهد المذكور حتى يتم صرف المخصصات لهم.. أما الطلبة الدارسون بمملكة البحرين فعليهم مراجعة الإدارة مع أولياء أمورهم لنفس الغرض. وفي حالة عودة أي طالب إلى ارتكاب مثل هذه المخالفات في المستقبل، فسيتم سحب البعثة منه فوراً، وإلزامه وولي أمره، وفقاً للقانون، برد جميع المصروفات التي أنفقتها الوزارة لتمويل هذه البعثة).

على إثر تداعيات الأزمة الأخيرة، وأن لجنة التظلم تتابع حالات المسرحين الذين تقدموا بالتسجيل والتظلم لدى الوزارة. العديد من الشركات بادرت إلى تشكيل لجان لإعادة التحقيق والتأكد من مدى قانونية إجراءات التسريح التي اتخذت بحق موظفيها وفتح سبل التظلم والمراجعة لهم لضمان حسن التقيد بالنظم واللوائح المطبقة. الوزارة تتوقع تجاوب المزيد من الشركات بإعادة النظر في إجراءات التسريح المخالفة للقواعد القانونية، وإرجاع الحق إلى المسرحين الذين تضرروا بسبب قصور الإجراءات أو عدم كفاية الأدلة. وستركز اللجنة في المرحلة القادمة على التدقيق في المستندات وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الشركات تجاه كل عامل، وذلك للتأكد من مدى قانونية تلك المستندات والإجراءات التي اتبعت واتخذت على أثرها قرارات التسريح، وما يهم اللجنة بالدرجة الأولى هو توفير كافة الضمانات القانونية للمسرحين وعدم انتهاك حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المطبقة في المملكة).

سعادة وزير العمل، ٢٦/٥/٢٠١١: أكد صرف التأمين ضد التعطل لكل من ثبت تعرضه للفصل التعسفي بسبب الأحداث المؤسفة، مشيراً إلى أن جميع الشركات التي قامت بتسريح عدد من عمالها تقوم حالياً بمراجعة إجراءاتها التي اتخذتها تجاه هؤلاء العمال، بالتنسيق مع لجنة النظر بالمسائل المتعلقة بتسريح العمال

إعادة ٥٧١ عامل مفصول إلى أعمالهم

أوصت اللجنة المكلفة بالنظر في تسريح العمال في ٩/٦/٢٠١١ بإعادة ٥٧١ عامل مفصول إلى أعمالهم بعد أن



لجنة النظر في المسائل المتعلقة بتسريح العمال

تبين لهذه اللجنة أن دوافع فصلهم كانت غير كافية، وأنه لم يثبت عليهم ما يكفي من ارتكاب لأعمال جسيمة توجب تسريحهم من أعمالهم. وقد صدرت التوجيهات باتخاذ إجراءات إعادتهم إلى أعمالهم، فيما وجهت اللجنة المذكورة إلى الإسراع في فحص وتدقيق

كافة الحالات المتبقية من العمال الذين تم تسريحهم للتأكد من توافر الشروط الموجبة للفصل ورفع تقرير بذلك في أسرع وقت.

تصحيح تجاوزات حقوق الإنسان

لا نتمنى أن تقع أخطاء وانتهاكات لحقوق الإنسان البحرين؛ ولكن إذا ما وقعت، فنحن نتمنى وندعو الى التراجع عنها. في العمل السياسي، وخاصة أثناء الأزمات، تقع أخطاء وتجاوزات عديدة، وما يهمنا - كحقوقيين - من هذه الأخطاء بالدرجة الأولى، ليس السياسية منها، بل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان على وجه الدقة والتحديد. ذلك أن الأخطاء السياسية تمثل اجتهادات نظرية، قابلة للجدل والنقاش، في صحتها وخطئها. أما تجاوز وانتهاك حقوق المواطنين، فإن المؤسسات الحقوقية الدولية، والقوانين البحرينية، لا تقبل بذلك ولا تجيزه، وتحاسب عليه.

خلال الأزمة السياسية، وقعت انتهاكات، وصدرت تجاوزات من طرفي المعارضة والسلطة التنفيذية، وهي أخطاء معروفة ومنشورة. ويهمنا هنا الآن - وبعد أن وقعت - أن يتم التراجع عنها، وتصحيح الأخطاء. فارتكاب الخطأ أمر، والإصرار عليه أمر آخر. إن التراجع عن الخطأ فضيلة، لكن هذه الفضيلة لا تأت بسهولة بسبب أن طرفي اللعبة السياسية يفتش عن أخطاء الآخر، ويحمله المسؤولية وحده، ثم يبري الذات من ارتكاب التجاوز. إن مراجعة الأخطاء وتصحيحها، يصبح صعباً إن كان الوضع متوتراً واتخذ صفة سجالية، وخير للبحرين - المقبلة على حوار وطني - أن ينشغل كل طرف بتصحيح أخطائه، بدلاً من تسجيل النقاط على (الآخر).

هناك اعتراف رسمي صريح بوقوع تجاوزات في مجالات مختلفة، ما كان يجب أن تقع، وإن كان الظرف السياسي والأمني الذي وقعت فيه عاصفاً متشجاً؛ وكان من بين تلك التجاوزات وفاة عدد من المواطنين أثناء فترة الإحتجاج، نتج عنها إحالة عدد من منتسبي وزارة الداخلية الى المحكمة العسكرية، ومباشرة التحقيق في

حالات أخرى.

من بين تلك الأخطاء المسجلة والمعروفة:

- فصل العمال، على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات السياسية، وغيابهم عن العمل؛ حيث وصل عدد المفصولين الى ما يقرب الألفين. وقد اعتبر اتحاد عمال البحرين، ومنظمة العمل الدولية، فصلهم تعسفاً وغير مبرر، ولا يتماشى مع القوانين الوطنية والتزامات البحرين الدولية. وقد أقرّ وزير العمل بأن هناك (أخطاء) وقعت بسبب التسرع أدت الى فصل مئات من الموظفين في القطاع الخاص. والمطلوب اتخاذ إجراءات فورية لإعادة المفصولين الى وظائفهم.

- قطع البعثات التعليمية عن عدد غير قليل من الطلبة، وقد كان لهذا أثره الإعلامي بالغ السوء على سمعة البحرين. فحتى لو خالف الطلبة قوانين الإبتعاث، وقاموا بمظاهرات، فإن قرار الفصل لم يكن موفقاً، ويصعب تبريره من وجهة نظر حقوق الإنسان، فضلاً عن تأثيره السلبي على سمعة البحرين، ما جعل أصوات الدول والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الدولية ترتفع منددة بذلك. وقد أمر وزير التربية بإعادة بعثات عدد من المفصولين، ونرجو أن يتم ذلك لهم ولغيرهم في خطوات عاجلة.

- إزالة بعض المنشآت المتعلقة بمؤسسات دينية، فحتى لو كان القائمون على هذه المؤسسات قد تجاوزوا على المال العام (أراضي وكهرباء وماء وغير ذلك)، فإن التوقيت كان خاطئاً جداً وكذلك الإسلوب. حيث نظر الخارج الحقوقي الى الأمر وكأنه عمل يستهدف حرية وأماكن العبادة، في حين أن البحرين مشهود لها شيعياً وسنياً ودولياً بأنها دولة متسامحة دينياً. فلماذا تم التفريط بهذه السمعة، وما هي الفائدة التي جنتها البلاد من هذا

العمل؟

- هناك تجاوزات أخرى تتعلق بالإحتجاج، وسوء المعاملة، وفي الخطاب الإعلامي، وغيرها، ينتظر المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم معالجتها وتصحيحها، واتخاذ اجراءات تضمن عدم تكرارها.

إن المراجعة التي تمت والعودة عن بعض الإجراءات تلك وتصحيح الأخطاء أمر محمود جداً، وقد أقرّت وزارة التنمية الإجتماعية في ٢٠١١/٦/١٨، ب (أنها تأخذ على محمل الجد الإدعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان)، وأضافت بأنها قد اتخذت خطوات للتحقيق ومعالجة أي قصور أو ثغرات في هذا المجال.

ولكن يبقى أمر المعارضة البحرينية، فبعض كوادرها وأفراد من تيارها، ارتكبوا تجاوزات على صعيد حقوق الإنسان، ويفترض أن تقرّ بوقوعها؛ ومن بين ذلك:

- الإعتداء بالدهس على رجال أمن، وأخذ رهائن منهم، وكذلك الإعتداء على بعض العمالة الأجنبية، ما أدى الى مقتل عدد منهم.

- ظهور خطباء قاموا بالتحريض على الكراهية، وبرروا المواجهة العنفية.

- افتعال قصص انتهاكات لحقوق الإنسان لم تقع، بغية استثمارها إعلامياً.

- الإعتداء على ممتلكات خاصة وعمامة بما فيها عدد من المدارس والجامعة؛ وقطع الطرقات، وتعويق عمل مستشفى السلمانية المركزي، وغير ذلك.

نتمنى أن ندخل مرحلة جديدة قوامها إحترام حقوق الإنسان، والإستفادة من الأخطاء التي وقعت، والتفكير الجدي في وضع آليات جديدة وتفعيل أخرى، وكذلك تطبيق التشريعات ذات الصلة، حتى نضمن أن لا تقع البحرين مرة أخرى في مثل تلك التجاوزات.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان:

خطاب الهلك يحدّد الهسار الإستراتيجي للدولة، والمشروع الإصلاحي رأسمال البحرين

وسلطة تشريعية أكثر تحقيقاً لمطوحات الشعب، وتعزيز الشفافية، واحترام سيادة القانون في ظل الوحدة الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة والمساواة.

وناشد البيان القوى السياسية بأن تبادر الى تذليل العقبات وتهيئة المناخ للحوار، وعدم الإنسحاق وراء العاطفة الطائفية، كما دعا وسائل الإعلام الى عدم الإضرار بدعوة الحوار، والتوقف عن تأكيد الإنتماءات الطائفية، وأن تستخدم بدلا من ذلك الخطاب الوطني الجامع، فالبحرين لا تستطيع إلا أن تطير بجناحي السنّة والشريعة، وإن الإصرار على الإنتماءات الفرعية يعوق مسيرة الإصلاح، ويعطل مشروع الحوار، ويعزز الإنقسام الإجتماعي.

من جهته، أبدى رئيس المرصد أسفه للهبوط في الشخصية والهجوم غير المبرر على الآخر المختلف، موضحاً أن البحرين بحاجة اليوم الى السلم الإجتماعي، والى التنازل الجراح، وإن الهجوم الشخصي على الأفراد أو العوائل أو الجماعات، لا يخدم إلا أعداء البحرين. وتابع بأن وسائل الإعلام مطالبة بأن تروج لثقافة التسامح والتسامي على الجراح، والتقيّد بنصوص القانون في النشر، وعدم نشر مواد ذات تأثير سلبي.

وثمّن بيان المرصد الإجراءات الحكومية الأخيرة المتعلقة بعودة عدد من المفصولين الى أعمالهم، واعتبر ذلك خطوة ضرورية وفي الإتجاه الصحيح لتهيئة المناخ الملائم للحوار الوطني. وقال بأن من الضروري الإستمرار في هكذا خطوات حتى لا يتأخر موعد الحوار، ولا تبقى ذرائع او مخاوف تعيق المشاركة فيه.

وختم الشفيعي، بأن المشروع الإصلاحي يمثل رأسمال البحرين الأكبر. وإن التخلي عنه، أو التفريط بما أنجزه خلال السنوات العشر الماضية، خسارة كبرى لجميع فئات الشعب، وللقوى السياسية التي تريد بحريناً ناهضة متقدمة حرّة كريمة.

الصحافة، فقد كانت هناك خشية بأن أجواء القلق والترقب التي غلّقت الأحداث الأخيرة قد تؤدي الى تراجع كبير في حرية الصحافة. وهنا أكد الملك الى الإلتزام الدائم (بتعزيز حرية الرأي والتعبير في إطار التعددية السياسية والثقافية والفكرية). وأضاف: (نؤكد لجميع الصحفيين والإعلاميين في مملكة البحرين بأن حرياتهم مصونة وحقوقهم مكفولة، ولن يضار أحد بسبب التعبير السلمي والحضاري عن رأيه في ظل دولة القانون والمؤسسات).

٥ - التأكيد على دور المؤسسات الدستورية في تطوير الحياة السياسية، من خلال دورها في الإعداد للحوار الوطني، وكذلك تأكيد الملك على مسائل الإنتخابات التشريعية وأن يكون التمثيل أكثر فعالية، وضرورة الإستمرار في توسعة فضاء الحياة الديمقراطية من خلال ما أتاحتها الديمقراطية من مؤسسات.

وختم الشفيعي تصريحه بالقول أن البحرين بحاجة الى تحويل خطاب الملك الى برنامج عمل، من خلال ضبط السلوك الرسمي والأهلي والمعارض وفق القانون والثوابت الوطنية، والرؤية الجامعة، والمصلحة المشتركة التي سيرسم الحوار الوطني معالمها الأساسية؛ مشيراً الى ضرورة تهيئة الأجواء وتهديتها لكي يكون الحوار ناجحاً ومثمراً يؤدي الى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، ويزيل الإحتقان وروح الطائفية، والإنقسام، والكيدية السياسية.

على صعيد آخر، أصدر مرصد البحرين لحقوق الإنسان في ١٦/٦/٢٠١١، بياناً آخر أكد فيه على أن الحوار الوطني يعدّ المخرج الآمن للبحرين، والذي يخدم مصلحة الجميع وبأقلّ الخسائر.

وأضاف البيان بأن هناك حاجة الى التوافق المجتمعي والسياسي، وتهيئة الأجواء لإنجاح ما دعا اليه الملك في ١٤/٦/٢٠١١، من تأسيس حكومة ذات أداء أكثر فعالية،

أثنى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان حسن موسى الشفيعي على خطاب الملك في ٣١/٥/٢٠١١ - والذي دعا فيه الى حوار وطني - ورأى بأنه رسم الطريق الصحيحة لاستعادة البحرين عافيتها، أمنياً وسياسياً واجتماعياً، بما يكفل تقدّمها ورفاهية أبنائها وحرّيتهم.

وأضاف الشفيعي، في بيان باسم المرصد بتاريخ ١/٦/٢٠١١، بأن خطاب الملك لامس أهم القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي، وأوضح المسار الذي ستسير عليه الدولة في المرحلة القادمة، من خلال التأكيد على القضايا الجوهرية والإستراتيجية، والتي أجملها البيان في خمس نقاط أساسية:

١ - الحوار الوطني بين أطراف العمل السياسي، والذي يشير الى مسألتين: مشاركة كل الفئات الإجتماعية والسياسية فيه؛ والتأكيد على أن نهج الحوار في التعاطي مع الأزمات هو الأجدى في الوصول الى النتائج المرجوة.

٢ - استمرار عملية الإصلاح الشامل؛ فرغم القلق الذي انتاب كثيرين من ضياع منجزات الماضي... إلا أن الملك عاد وأكد على خيار الإصلاح، وحسب خطاب الملك، فإن (الإصلاح هو المشروع الذي لم ولن نحيد عنه، فهو إيمان وإرادة بيننا وبين شعبنا).

٣ - تعزيز اللحمة الإجتماعية التي أصابها الشرخ بسبب الأحداث الأخيرة؛ وهنا أكد الملك على دور رجال الإعلام ومسؤوليتهم في رأب الصدع الإجتماعي وخلق رأي عام وطني جامع وترشيد، واستعادة الثقة بين الجميع من خلال الحكمة في التعاطي مع القضايا الخلافية الشائكة. فالصحافة الحرة النزيفة - حسب قول الملك - تمثل (دعامة التطور الديمقراطي، والعامل الإيجابي لتعزيز الترابط المجتمعي، وإشاعة روح الألفة والمحبة).

٤ - ضمان الحريات العامة، خاصة حرّية

من نشاطات المرصد



الشفيعي يلتقي وزيرة حقوق الإنسان
د. فاطمة البلوشي



ويلتقي وكيل وزارة الخارجية
السيد عبدالله عبداللطيف



ويلتقي رئيس تجمع الوحدة الوطنية،
د. عبداللطيف آل محمود



لقاء مع رئيس تحرير البلاد
السيد مؤنس المردي

والإنسجام الإجتماعي، وكيفية مواجهة الخطاب التحريضي والطائفي، وضرورة بذل الجهد لتعزيز اللحمة الوطنية، وحثهما على تحمّل المسؤولية لحلّ الأزمة السياسية، بما يرضي جميع الأطراف، ويحقق الإستقرار الاجتماعي والسياسي.

والتقى رئيس المرصد بالدكتور صلاح علي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى، وناقش معه أهمية قيام المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على السلطة التنفيذية، والتزامها بحقوق الإنسان، ومتابعة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

أيضاً التقى الشفيعي بمسؤولين في هيئة شؤون الإعلام، منهم الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة، والشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، كما التقى برئيس صحيفة البلاد، الأستاذ مؤنس المردي، ومدير التحرير الأستاذ أحمد إبراهيم، وجرى النقاش حول دور الإعلام المحلي في خلق أجواء الألفة والتسامح وجسر الإختلافات الإجتماعية، ومنع نشر ما يؤدي إلى الفرقة والإنقسام. كما تمّ نقاش ما يتم تداوله في الإعلام الخارجي من قلق بشأن وضع الحريات الإعلامية.

وفي هذا الإطار، شارك رئيس المرصد في حوارين حول اوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وذلك على فضائية الحرّة (في ٢٠١١/٦/٨) وفضائية ANB (في ٢٠١١/٦/٣) بمشاركة النائبة لطيفة القعود، وعضو الشورى د. صلاح علي.



مع مدير إدارة الشؤون القانونية في
وزارة الداخلية الرائد راشد بونجمة



وأخر مع فضائية ANB

في إطار متابعته لقضايا حقوق الإنسان في البحرين، خلال الشهرين الماضيين، مايو ويونيو ٢٠١١، التقى رئيس المرصد حسن موسى الشفيعي بعدد غير قليل من المسؤولين والوزراء، والناشطين السياسيين، ومسؤولي الجمعيات السياسية، والإعلاميين، إضافة إلى ناشطين حقوقيين.

فقد التقى الشفيعي بوزير الخارجية سعادة الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وسعادة وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة شؤون حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية د. فاطمة البلوشي، وكذلك وكلي وزارة الخارجية السيد حمد العامر، والسيد عبدالله عبداللطيف عبدالله، ومدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة الداخلية الرائد راشد بونجمة؛ وقد ناقش الشفيعي معهم آخر تطورات حقوق الإنسان في ظلّ الأزمة السياسية التي شهدتها البحرين مؤخراً، وبواعث قلق الرأي العام الحقوقي، ومدى التزام البحرين باحترام حقوق الإنسان من خلال الإجراءات التي اتخذت في ظلّ الأزمة؛ إضافة إلى موضوع العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية، وقضايا أخرى. وقد استمع الشفيعي إلى توضيحات من هؤلاء المسؤولين حول ما يثار من قضايا التجاوزات، وأكدوا التزام البحرين باحترام حقوق الإنسان.

كما التقى الشفيعي بأمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، وكذلك برئيس تجمع الوحدة الوطنية، د. عبداللطيف آل محمود، وناقش معها مسائل متعددة، تتعلق بالحوار الوطني،



ومع عضو مجلس الشورى د. صلاح علي



لقاء مع فضائية الحرّة